

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٢٠٣**

الجمعة، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد وان	(مالي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	الأرجنتين	السيد ليستريه
	أوكرانيا	السيد كروخمال
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد الجراندي
	جامايكا	الآنسة دورانت
	الصين	السيد شن غوفانغ
	فرنسا	السيد لفيت
	كندا	السيد هاينبيكر
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جريمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سودربرغ

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

00-66486 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أرحب في هذا الاجتماع بحضور الأمين العام السيد كوفي عنان.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور الشرقية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا وإندونيسيا والبرازيل والبرتغال وموزامبيق ونيوزيلندا واليابان يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، اعتزم بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغلت السيدة ونسلي (أستراليا) والسيد ويبيسونو (إندونيسيا) والسيد فونسيكا (البرازيل) والسيد سانتوس (موزامبيق) والسيد باولس (نيوزيلندا) والسيد ساتو (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص والمدير الانتقالي لتيمور الشرقية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد سيرجيو فييرا دي ميلو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام والمدير الانتقالي لتيمور الشرقية، فيما يتعلق بالحالة في تيمور الشرقية.

أعطي الكلمة للممثل الخاص والمدير الانتقالي لتيمور الشرقية، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو.

السيد فييرا دي ميلو (تكلم بالإنكليزية): منذ أن قدمت آخر إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن في ٢٧ حزيران/يونيه، شهدنا تطورين متناقضين. فمن جهة، حدث تدهور كبير في الأمن وتصاعد في العنف في نوسا تنغارا تيمور – تيمور الغربية – تميز بصورة مأساوية في حوادث القتل التي وقعت في أتامبوا في ٦ أيلول/سبتمبر لثلاثة من موظفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ولذا فإن الكلام عن الأمن والتدابير اللازمة لاستعادته، سيظهر بشكل بارز في هذه الإحاطة الإعلامية، وهو ما آسف له كثيرا. أتمنى كثيرا لو أنني أتكلم عن شيء آخر.

ومن جهة أخرى، وبصورة أكثر تشجيعا، تحقق الكثير من التقدم في إعادة التعمير التي تضطلع بها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في جميع المجالات وفي إنشاء المؤسسات التي سيتضح أنها بالغة الأهمية لقابلية تيمور الشرقية على البقاء كبلد مستقل في المستقبل. وسأعطي في عرضي أيضا موجزا لبعض ما تحقق في هذا الصدد. ولأتمكن من التركيز على التطورات الأساسية في هذا العرض، يجري

توزيع مذكرة تتضمن معلومات أخرى هامة، كما فعلنا في الماضي.

دعوني أبدأ بالتطرق للأمن في تيمور الغربية. منذ ٦ أيلول/سبتمبر، التقيت مرتين بالوزير المنسق للشؤون السياسية والأمنية والاجتماعية بالحكومة الإندونيسية، السيد سوسيلو بامبانغ يودهويونو. وقد شددت، كما فعلت في مناسبات عديدة قبل هذه الأزمة الأخيرة، على أن الميليشيات تشكل تهديدا خطيرا ليس لتيمور الشرقية فحسب، ولكن أيضا لمصداقية إندونيسيا. ودعوت مرارا ليس فقط إلى تجريدها من السلاح، ولكن أيضا إلى اعتقال قادتها وحلها وترحيلها.

وكنقطة للبداية، أعتقد أن من الأساسي التسليم بأن السبب الأساسي لمشاكلنا ومشاكل جاكارتا في جزيرة تيمور هو الميليشيات. ولن نستطيع حل محنة اللاجئين المتبقين من سكان تيمور الشرقية والتركيز على تنمية التعاون الودي بين تيمور الشرقية وإندونيسيا إلا عندما تعالج هذه المشكلة بفعالية. وقد تعهدت بتقديم دعمنا الكامل لخطة عمل وزير الخارجية شهاب الشاملة لإنهاء أزمة اللاجئين، ولكن الخطة لا يمكن أن تنجح إلا عندما تتم إزالة الميليشيات التي تحتجز اللاجئين عن طريق التهديدات والتضليل.

وكيف سنحل المشكلة التي تمثلها الميليشيات؟ ينبغي أن أكون صريحا وأن أقول إنه يتعين على السلطات الإندونيسية، في المقام الأول، أن تعترف وتواجه الحقيقة المتمثلة في أن مواجهة هذا الخطر مسؤوليتها هي. وكلنا ندرك أن الميليشيات ليست من صنع إدارة الرئيس واحد، وأنها لا تعمل بتوجيهات من الحكومة في جاكارتا. ونحن نتعاطف مع السلطات فيما يتعلق بالتركة المفزعة التي خلفتها لها السياسات السابقة تجاه تيمور الشرقية.

ومع ذلك، فإن من المرجح أن تكون المضاعفات مزيدا من القلاقل وفقدان الأرواح البريئة في تيمور الغربية والشرقية ما لم يتم الاعتراف بأساس المشكلة والقضاء عليه. ومن المؤسف أنني لا يزال الشك يخامرني في أن الأنشطة الحالية ستحقق هذا الهدف. فحيث يبدو أن المطلوب درجة معينة من الشدة والحزم، نشهد التردد والمراوغة. وكما يعلم كثيرون هنا، كنت قد أرسلت بطلب من السلطات الإندونيسية وفدا صغيرا من الإدارة الانتقالية لحضور احتفال بنزع السلاح في أتامبوا يوم الأحد، ٢٤ أيلول/سبتمبر، كانت تحضره نائبة الرئيس ميغاواتي سوكارنوبوتري، والوزير يودهويونو والعديد من كبار ضباط القوات الإندونيسية المسلحة والشرطة. وبعد مغادرة نائبة الرئيس ووفدها ظهر المشتبه فيه المشهور يوريكو غوتيريس في وسط مجمع الشرطة الذي أُجري فيه الاحتفال. وشرع في تحريض أتباعه، فاستعاد العديد من أعضاء الميليشيا نفس الأسلحة التي كانت سبب الاحتفال، ولم يعقهم الوجود الضخم للقوات الإندونيسية المسلحة والشرطة. وبعد ذلك، أثار هو وعدة مئات من أتباعه الشغب داخل وخارج المركز، بينما كان زملائي يختبئون تحت حماية مسلحة من الشرطة الإندونيسية في غرفة في مركز الشرطة لسلامة أنفسهم.

وقبل الاحتفال أبلغ أحد كبار ضباط القوات الإندونيسية المسلحة زملائي بأن كل الاعتقالات المطلوبة تمت فيما يتعلق بقضية مقتل قائد الميليشيا أوليفيو مندوسا، المعروف أيضا بأوليفيو موروك، في ٥ أيلول/سبتمبر – وهو اغتيال حدث في منتصف الليل في قرية نائية. ونفس الضابط أخبر زملائي في اليوم التالي لمقتل ثلاثة من موظفي مفوضية اللاجئين في وضح النهار وفي حضور ١٠ من رجال الشرطة الإندونيسية، بأنه لا يوجد مشتبه فيهم حتى ذلك الحين. كما لم يُعتقل أي من المشتبه فيهم في قتل جنود الأمم المتحدة.

ولا يكاد يكون هناك دليل أبلغ من ذلك على عجز حكومة إندونيسيا الحالي عن التعامل بصورة فعالة مع المشكلة. فهذا إفلات من العقاب يجري بلا كابح. والمطلوب وجود استراتيجية منسقة شاملة ومتكاملة من جانب قوات الأمن الإندونيسية، مع توفر الإرادة اللازمة، لملاحقة الميليشيات وكسر شوكتها وتقديم زعمائها إلى العدالة. ونحن لا نزال ننتظر ذلك.

إن الحقيقة الواضحة – أي أن الميليشيات هي المشكلة – غابت أحيانا، ويؤسفني أن أقول ذلك، عن بعض مناقشاتنا بشأن الحالة في تيمور. إن المشكلة ليست في اللاجئين، كما يقال أحيانا، لأنهم نتيجة الأزمة، لا سببها، كما أن هذه ليست بمعنى من المعاني حربا أهلية بين التيموريين الشرقيين، كما يحاول البعض في إندونيسيا بصورة متزايدة أن يصور المشكلة. ولم تكن هناك عمليات عبور من عناصر مسلحة من تيمور الشرقية إلى الغربية، كما تم تأكيد ذلك في الأسبوع الماضي أمام المجلس. والخطر المُواجه هو خطر الميليشيات، التي تعمل بمنأى عن العقاب في داخل تيمور الغربية، التي تستطيع شن هجمات مسلحة عبر حدود دولية في داخل تيمور الشرقية.

ولا يكمن الحل في إنشاء دوريات مشتركة بين قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام والقوات الإندونيسية المسلحة على الحدود، كما اقترحت إندونيسيا في مناسبات عديدة، بما في ذلك في هذه القاعة، لأن المشكلة لا تكمن على امتداد الحدود. إن المشكلة ليست على الحدود ولكن، كما قلت مرارا وتكرارا، في عمق تيمور الغربية. ومع ذلك فقد اتفقنا على تنسيق دورياتنا مع دوريات القوات الإندونيسية المسلحة على جانبي الحدود.

كما أكد وزير التنسيق يودهويونو، في خطابه أمام مجلس الأمن في ١٩ أيلول/سبتمبر، على أن المصالحة مطلب رئيسي للسلام الدائم. وإنني بداهة اتفق معه. غير أن هناك بعض التلميح إلى أنه لا الإدارة الانتقالية ولا مجلس المقاومة الوطني لتيمور الشرقية قد عمل جاهدا بما يكفي لتشجيع الحوار السياسي مع المؤيدين للاندماج.

وهذا غير صحيح: فلقد بذلت جهودا متكررة للدخول في مناقشة مع القيادة السياسية للمجموعة الموالية للاندماج، يوني تيمور أسوين. ومنذ البداية، كان المجلس الاستشاري الوطني في تيمور الشرقية قد حجز ثلاثة مقاعد للأحزاب التي صوتت ضد الاستقلال – بزيادة مقعد واحد عما كانت تقتضيه النسبة المئوية لأصواتهم – ولكن لم يشغل منها سوى مقعدين حتى الآن. ولم أتلق أنا ولا زانانا غوسماو أو غيره من كبار الزعماء التيموريين الشرقيين، ردا على مبادراتنا للانخراط في محادثات صادقة. وفضلا عن ذلك، نظمنا مرارا وتكرارا ما نسميه بزيارات ''استكشافية'' للقادة الموالين للحكم الذاتي، لزيارة تيمور الشرقية وتقييم الحالة على الطبيعة. ومرة أخرى، كانت الاستجابة لهذه اللفتات ضعيفة في أحسن الأحوال.

ستواصل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والمجلس الوطني للمقاومة التيمورية بذل الجهود الحثيثة من أجل إجراء حوار سياسي والمصالحة. ومع ذلك، فإن المجلس سيقدر قيام المشاركين بإصدار نبذ علني لاستخدام العنف في تحقيق أغراض سياسية، مع التنديد بقتل عدد من موظفي الأمم المتحدة مؤخرا، وذلك كشرط مسبق لأي محادثات. وثمة خط فاصل ينبغي رسمه بوضوح بين الزعماء السياسيين الذين يمكن إجراء حوار معهم، والقتلة الذين يتعين تقديمهم للعدالة. ولقد ناشدت الحكومة الإندونيسية مساعدتنا بصورة ملحة في التمييز بوضوح بين ممثلي الموالين للحكم الذاتي ممن يتصرفون بحسن نية، وبين المجرمين، من أمثال يوريكو غوتيريس، الذين ينبغي أن يكونوا وراء القضبان لا أن توجه لهم الدعوة لحضور الاجتماعات

مع كبار المسؤولين الإندونيسيين، مثلما حدث في دينباسار يوم ١٤ أيلول/سبتمبر.

وفيما يتعلق بالتحقيقات في الانتهاكات التي وقعت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، فإن إعلان المدعي العام الإندونيسي مرزوقي داروسمان يوم ١ أيلول/سبتمبر، لأول قائمة بأسماء الأشخاص المشتبه في ارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية في العام الماضي، كان خطوة إيجابية للغاية. وإننا نؤيد جهوده تأييدا كاملا، ولا تفوتني فرصة للالتقاء به عند زيارتي لجاكارتا. ونتطلع لاتخاذ تدابير مناسبة ضد كل من شملتهم القائمة، ولأن تسلط الاستقصاءات الضوء ليس على مرتكبي العنف فحسب، بل وعلى القادة والمخططين الذين رسموا الخطة وأصدروا الأوامر بتدمير تيمور الشرقية في أعقاب المشاورة الشعبية.

وأنتقل الآن إلى مسألة الأمن في تيمور الشرقية. إننا نعتقد بوجود عدد يتراوح بين ٨٠ إلى ١٥٠ من أفراد الميليشيا المسلحين في نحو عشر جماعات تعمل داخل أراضي تيمور الشرقية في الوقت الحاضر. ويبدو أن هدفهم جمع المعلومات ذات الصلة بعنصرنا العسكري، وتثبيت أقدامهم، ومحاولة تأمين ولاء السكان المحليين في القرى التي يُعتقد أنها صوتت لصالح الاندماج. وقد أدى وجود الميليشيات إلى تشريد ما يزيد على ٣ ٠٠٠ شخص في الأسابيع الأخيرة.

وقد شرعنا في عملية – أطلقنا عليها اسم عملية كوبرا – في مانوفاهي، وهي المنطقة التي تضم أكبر وجود واضح للميليشيا. وتهدف هذه العملية إلى محاولة الإقناع بالاستسلام، أو الاعتقال، أو القضاء على الميليشيات. وهذه ليست مهمة سهلة في ظل ملاءمة الأراضي لأنشطة التمرد، والعدد المحدود من القوات المتخصصة التي يمكننا تكريسها لهذه العملية. ومع ذلك، ففي يوم ١١ أيلول/سبتمبر، استسلم ستة من أفراد الميليشيا، كما أن الوجود النشط لقوات حفظ السلام يجعل من الصعوبة البالغة للميليشيات المتبقية أن تستمر في التسلل وكسب موطئ قدم في تيمور الشرقية. وقد اتضح ذلك بقتل أحد أفراد الميليشيا الذي كان مدججا بالسلاح قبل ثلاثة أيام بالقرب من الحدود في المنطقة التي توجد بها الكتيبة النيوزيلندية.

وننتقل الآن إلى التطورات السياسية. كان الحدث السياسي الرئيسي في فترة الإبلاغ انعقاد كونغرس المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، في ديلي في أواخر شهر آب/أغسطس. وقد ركز الكونغرس على الرؤية المستقبلية لهيئة الوحدة الوطنية، وعلاقتها مع الأحزاب السياسية المشكلة لها، إلى جانب عدد من القضايا السياسية الوطنية، والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية. كما أعاد الكونغرس انتخاب زانانا غوسماو رئيسا له، وكلا من خوسيه راموس – هورتا، وماريوكا راسكالاو نائبين للرئيس.

ومما ظهر خلال انعقاد الكونغرس، وتطور منذ ذلك الحين، ذلك الاحتكاك الذي وقع بين الحزب الرئيسي، جبهة التحرير الوطني لتيمور الشرقية (فريتيلين)، والاتحاد الديمقراطي التيموري الصغير، من ناحية، وقيادة المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، من ناحية أخرى. كما شهد الكونغرس ميلاد حزب تيموري جديد، الحزب الديمقراطي الاجتماعي برئاسة ماريو كاراسكالاو. وقد أدى ذلك إلى تكثيف النشاط السياسي والخلاف بين الزعماء السياسيين التيموريين الشرقيين، وهذا في رأيي الشخصي شيء عادي تماما ومتوقع بل ومستصوب في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية متعددة الأحزاب. وثمة اعتقاد، على أي حال – وعلينا أن نرى كيف تتطور الحالة – أن ذلك قد يؤدي إلى تفتيت التنظيم الجامع وبداية سياسات التحزب. ولقد حاولت إقناع قيادة فريتيلين بأن النشاط الحزبي السياسي

العلني لا يتعارض مع استمرار العضوية في التحالف من أجل الاستقلال.

وفيما يتعلق بالتطورات الرئيسية الأخرى، منذ منتصف شهر تموز/يوليه، كما يعرف أعضاء المجلس، فلدينا هيكل وزاري جديد، يضم ثمانية حقائب وزارية، يتقلدها أربعة من التيموريين وأربعة من الموظفين الدوليين التابعين لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وتتولى الوزارة وضع السياسات والإشراف على التنفيذ بالنيابة عن الإدارة الانتقالية. وهكذا، جرت مداولات حول نطاق واسع من السياسات، ووافقت الوزارة، في جملة أمور، على إطار للضرائب، ومدونة القانون الجنائي، وخطة إعادة بناء المباني العامة، وإعادة فتح جامعة تيمور الشرقية، وزيارة فارق التوقيت بواقع ساعة واحدة في منطقة الوقت لتيمور الشرقية، ووضع خطة لتطوير التشريعات الخاصة بقطاع النقل. وتقوم الوزارة حاليا بوضع الإجراءات الخاصة بتسوية المنازعات حول حيازة الأراضي والعقارات، كما أنها تعكف على الاستعراض الشامل للميزانية. وصادقت الوزارة كذلك على ترتيبات الحدود المشتركة بين إندونيسيا والإدارة الانتقالية، والتي تم توقيعها في وقت لاحق مع الوزير المنسق يودهويونو – الذي كان قائما بعمل وزير الخارجية، أثناء غياب الوزير شهاب هنا في نيويورك – وجرى التوقيع في دينباسار يوم ١٤ أيلول/سبتمبر. كما وافقت الوزارة على موقفنا التفاوضي في المحادثات الرسمية مع استراليا حول مستقبل البترول في فرجة التيمور، والمقرر لها أن تبدأ في التاسع من تشرين الأول/أكتوبر.

وفي خطوة هامة أخرى صوب صبغ ''الإدارة'' بالصبغة التيمورية، قمت يوم الاثنين الماضي بتعيين مديري مناطق أو نواب مديري مناطق من التيموريين في كافة المناطق الثلاث عشرة في البلد. وقد أحرزت المشاورات تقدما جيدا لاختيار ٣٣ عضوا، من خلال لجنة مستقلة، في المجلس الوطني لعموم التيموريين الجديد، الذي سيحل محل المجلس الاستشاري الوطني الحالي، والذي أنوي تعيينه خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

وأود أن أتكلم الآن عن قوة الدفاع في المستقبل. فمن الأمور الهامة، أن الوزارة قد أعربت أيضا عن تأييدها لإنشاء قوة دفاع لتيمور الشرقية عقب نشر الدراسة التي أعدها كينغز كوليدج، والتي يعلم أعضاء المجلس مضمونها. وجاء هذا القرار نتيجة مناقشات مكثفة، داخل تيمور الشرقية وفي أماكن أخرى، أسفرت عن اتفاق عام على أن يكون لدى تيمور الشرقية قدرة دفاعية خاصة بها. والنمط المستصوب يستدعي قوة من القوات النظامية المحترفة قوامها ١ ٥٠٠ فرد، يدعمهم ١ ٥٠٠ من المتطوعين الاحتياطيين، يتشكل معظمها من مقاتلي القوات المسلحة لجبهة التحرر الوطني لتيمور الشرقية، بعد إعادة تدريبهم، على أن يتم تجنيد العدد المتبقي على أساس واسع النطاق. ومن المهم أن نشرع في تنفيذ هذه الخطة على وجه السرعة. وسيتم الاضطلاع بإنشاء قوة دفاع تيمور الشرقية في إطار أحكام القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩) لبناء القدرات وإنشاء إدارة فعالة.

وانطلاقا من الدراسة التي أعدها كينغز كوليدج، وبدعم من الخبرة الأسترالية والبرتغالية، نعمل حاليا في وضع ميزانية مفصلة وخطة تطوير لقوة الدفاع التي ستنشأ مستقبلا. وبمجرد أن ينتهي إعداد مشروع هذه الخطة، نعتزم عقد اجتماع في ديلي يضم تلك الدول التي يحتمل أن تكون لديها رغبة في الإسهام في تطوير قوة الدفاع سواء من خلال توفير التدريب، أو المال، أو المساهمات العينية.

ونحن نلتمس في هذه الجلسة التزامات ملموسة نرجو أن توفر بدء التدريب قبل نهاية هذا العام. وأشدد على أنه ليس لدينا حاليا أي موارد متاحة لهذا الغرض في الميزانية

الموحدة لتيمور الشرقية ولذا فإننا نعتمد كثيرا – بل وكليا – على المساهمات الجديدة.

وأخيرا، وقبل أن أختتم بياني أقول كلمة عن التحول السياسي والعملية الدستورية. فالعناصر الرئيسية للتحول السياسي واضحة وأشرت إليها قبل ذلك في آخر بيان لي في حزيران/يونيه الماضي. وبناء على الأوضاع الحالية فإننا نزمع إجراء انتخابات وطنية في النصف الثاني من العام المقبل، ترمي إلى إنشاء جمعية تأسيسية. وسيعهد إلى تلك الجمعية بصياغة الدستور واختيار أعضاء الحكومة الانتقالية، وستكون بمثابة هيئة تشريعية مؤقتة. وبعد الفراغ من وضع الدستور تتحول الجمعية إلى جمعية وطنية جديدة لتيمور الشرقية المستقلة.

والمطالب الأساسية لهذه الممارسة هي القيام بحملة تعليمية مدنية، والموافقة على قانون بشأن الأحزاب السياسية، ووضع إطار قانوني تجري الانتخابات في ظله. ولقد بدأنا العملية بالفعل في هذه المجالات كلها. ونبدأ الآن بتدريب المدربين لبرنامج تعليم مدني على مستوى الدولة. وينشر الآن على نطاق واسع مشروع قانون بشأن إنشاء الأحزاب السياسية. وذلك لأغراض استشارية.

واسمحوا لي أن اختتم كلامي الآن، فبينما حققت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في رأينا تقدما ملحوظا في إدارة تيمور الشرقية في ظل شراكة معززة مع أهل تيمور الشرقية ترمي إلى تحقيق ما طلبتم منا تحقيقه، وهو القدرة على الحكم الذاتي، ثمة شواغل خطيرة متنامية تتعلق بالحالة الأمنية، وخاصة في الجزء الغربي من الجزيرة. فأمن تيمور الشرقية في المستقبل يعتمد بقدر كبير على استقرار علاقاتها عبر الحدود مع إندونيسيا. وطالما أن تيمور الغربية تؤوي الذين لا يريدون لتيمور الشرقية سوى الشر، والذين لديهم عدد كبير من اللاجئين كأسرى، سيصبح نضال تيمور الشرقية المتواصل الكبير أشد قسوة.

فنحن نلتمس دعما قويا ومستمرا من المجلس للتصدي لهذه القضية بصورة عاجلة. وإذ نقترب من الذكرى السنوية الأولى لاتخاذ القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩) اسمحوا لي أن أُعيد اليوم تأكيد الدعوة التي قدمتها إلى المجلس في حزيران/يونيه المنصرم لزيارة تيمور الشرقية وتقييم إنجازاتنا ونواقصنا على الطبيعة. وأنتم بحضوركم واهتمامكم تشجعون أهل تيمور الشرقية وتشجعوننا في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية تشجيعا كبيرا في منعطف حرج بوجه خاص هو التحول الذي نجريه باسمكم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد فييرا دي ميلو على إحاطته الشاملة وعلى كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

السيدة سودربرغ (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أرحب بالأمين العام؛ فأهلا بكم معنا اليوم.

أود في البداية أن أعرب عن أعمق الشكر والترحيب للممثل الخاص، سرجيو فييرا دي ميلو، أولا لحضوره بيننا اليوم ثم لقيادته الدؤوبة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. فعمله، وبطبيعة الحال عمل أهل تيمور الشرقية وطد المسار صوب الاستقلال الكامل لتيمور الشرقية.

وأريد أن أرحب أيضا بشخص موقر، ولعلي أقول ”بمواطن“ من تيمور الشرقية هو خوسيه راموس – هورتا، الموجود معنا اليوم.

وخلال رئاستكم لهذا اليوم أجرينا عددا من المناقشات حول كل من تيمور الشرقية وتيمور الغربية. وأعربنا عن الجزع لمقتل موظفين من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وأعربنا عن إدانتنا الشديدة لقتل أفراد من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، وحددنا

إجراءات ملموسة للتصدي للعوامل الدفينة التي أدت لأعمال القتل تلك. واستمعنا إلى إحاطات من حكومة إندونيسيا، وقرنا إرسال بعثة تابعة لمجلس الأمن لمناقشة تنفيذ قرار المجلس ١٣١٩ (٢٠٠٠).

وظللنا لعام كامل نعرب عن القلق إزاء محنة اللاجئين التيموريين الشرقيين، ونطلب تجريد الميليشيات من أسلحتها وتسريحها. ومن المهم، بالقدر نفسه، كما اقترح الممثل الخاص فييرا دي ميلو في إحاطته، وكما شدد عليه عدد من موظفي حكومتي، أن يجري التحقيق مع قادة الميليشيات الذين ارتكبوا أعمالا إجرامية، وأن يسجنوا، وألا يُسمح لهم بحضور الاحتفالات بل يقبض عليهم على الفور حتى لا يظلوا مصدر تهديد.

ولا بد من تحرك بمصداقية وشمول ضد قادة الميليشيات في كل مخيمات اللاجئين. وهذه ليست مسألة تحريض؛ إنما هي مسألة عدل. وتلاحظ الولايات المتحدة الخطوات التي تتخذها حكومة إندونيسيا والتي أحطنا علما بها ولكن يظل قلقنا عميقا لبقاء الأسباب الجذرية دون علاج. وأساليب الترغيب لم تعد تجدي. وقد شغلتنا جميعا التقارير التي تفيد أن بعض الأسلحة التي سلمت خلال فترة الإغراء من حملة الحكومة ضد الميليشيات قد عادت بالفعل إلى أيدي الميليشيات.

ويساورنا القلق بالقدر نفسه من التعليقات غير المفيدة من بعض المسؤولين الإندونيسيين التي تشير اليوم إلى الروابط التاريخية بين القوات المسلحة الإندونيسية والميليشيات، وتذكر أنه لن تتخذ إجراءات قسرية. ويزيد من قلقنا أن الشرطة والقوات المسلحة الإندونيسية داهمت تسعة مخيمات للاجئين أمس واليوم ويُقال إنها أسفرت عن تسليم أقل من ٢٠ قطعة سلاح. إن إزالة الأسلحة من المخيمات أمر حيوي ولكن السبيل الأساسي في نهاية الأمر هو تسريح الميليشيات واعتقال قادتها. فهذه الخطوات وحدها هي التي توصل إلى الهدف الذي ننشده جميعا وهو: وقف أعمال العنف – العنف ضد المواطنين الإندونيسيين والعنف ضد مقدمي المعونة وخاصة من زملائنا في منظومة الأمم المتحدة.

ومن المهم أن نفهم أنه لن يتحقق أمن في تيمور الغربية إلا إذا أصبحت الميليشيات أثرا بعد عين. ورسالتنا إلى الحكومة الإندونيسية هي أن من مصلحتها أن تتخذ هذه الخطوات، ونحن نريد مساعدتها على تحقيق تلك الأهداف.

والولايات المتحدة تؤيد بصلابة سياسة السيدة أوغاتا التي تقضي بعدم عودة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى تيمور الغربية إلا إذا استقرت الحالة الأمنية بشكل واضح. وقد تحدثت الحكومة الإندونيسية عن خطة شاملة للاجئين يضطلع بها بالتنسيق مع المجتمع الدولي. وإذا كانت الولايات المتحدة على استعداد للإسهام، فالضمانات الأمنية ضرورية وهي نذير عاجل بتنفيذ أي برنامج من هذا القبيل. ومن المهم أن نشدد على أن إندونيسيا هي المسؤولة عن رعاية وأمن أولئك اللاجئين المؤقتين، وقد آن الأوان لأن نسمع تفاصيل عن خطة عودة اللاجئين.

ونحن نرحب بعزم وزير الخارجية شهاب على العودة إلى مجلس الأمن وإلى نيويورك في ١١ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر لتقديم إحاطة لنا عن التقدم المحرز صوب تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠). ويسرنا أن السيد شهاب سيحدد في تلك الزيارة موعدا لزيارة بعثة مجلس الأمن إلى إندونيسيا لأننا نزمع أيضا زيارة تيمور الشرقية. وأشدد مرة أخرى على أن المقصود من هذه البعثة هو دعم جهود الحكومة في تنفيذ قراراتنا.

وحاليا ثمة اجتماع هام للمانحين يعقده الفريق الاستشاري المعني بإندونيسيا، وحدد موعد انعقاده بعد أسبوع واحد على زيارة وزير الخارجية شهاب. وموقف الولايات المتحدة والمجتمع الدولي من موعد وجوهر ذلك الاجتماع سيتأثر قطعا بإجراءات حكومة إندونيسيا في الأسابيع القليلة القادمة.

إن إحاطة سيرجيو فيرا دي ميلو تذكرنا بأهمية النصف الآخر من هذه الرواية وهو: الحالة في تيمور الشرقية. فعلينا أن نولي الاهتمام لعمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية وأن نؤكد أننا نؤيدها في كل أعمالها الهامة. ونرحب بوجه خاص بالأخبار التي تفيد أن الوزارة الانتقالية المؤلفة من موظفين من الأمم المتحدة وتيموريين شرقيين، تعمل بصورة فعالة. فليس لهذا الأمر أهمية حيوية لتيمور الشرقية وحدها بل هو أيضا نموذج مرموق لمستقبل تعاون الأمم المتحدة.

والولايات المتحدة تؤيد المداهمات الهجومية للبعثة على الميليشيات التي عاودت الدخول إلى تيمور الشرقية، مع الجهود المتواصلة في سبيل المصالحة الوطنية. ونوافق على أن النبذ الكامل للعنف عنصر حيوي في جهود المصالحة وصيغة النجاح واضحة وهي: عدم التسامح مع العنف، المقترن بمستوى عال من الانفتاح على الاختلافات المشروعة في الآراء السياسية، والمساءلة والشفافية أمام محاكم ذات مصداقية، وطنية أو دولية، عن الجرائم الخطيرة المرتكبة.

ومما يتجاوز حدود المعقول أنه لم يعتقل أحد ولا حتى شخص واحد مقابل الوفيات الخمس بين العاملين في الأمم المتحدة، ثلاثة من زملائنا من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وإثنان من زملائنا حفظة السلام. ونحن مدينون لأسرهم بضمان تحقيق العدالة.

أخيرا، إن من الواضح أن الاستقرار عنصر أساسي أثناء تحرك تيمور الشرقية والأمم المتحدة نحو تحقيق الأهداف التي وصفها السيد فييرا دي ميلو في عرضنا الأخير في الوقت المحدد وفي كنف السلام.

وأود أن اختتم بتأكيد الدعم القوي من الولايات المتحدة وأعتقد من أعضاء مجلس الأمن كافة للسيد فيرا دي ميلو لأعماله وأعمال زملائه، ومن خلاله للمجموعة الكبيرة من موظفي الأمم المتحدة والتيموريين الشرقيين الذين يعملون لبلوغ ذلك الهدف. إنه يجعل الأمم المتحدة وجميع أجهزتها فخورة جدا، وأتقدم إليه بالشكر.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أعلن تأييد المملكة المتحدة الكامل لبيان فرنسا الأخير بصفتها رئيسة الاتحاد الأوروبي، وسوف يعرب السفير لفيت، وأؤيده بحرارة، عن الثناء الخالص جدا على أعمال الممثل الخاص وكل فريق إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (الإدارة الانتقالية)، الموجود في الميدان، والذي يواصل القيام بأعمال مدهشة في ظروف صعبة للغاية. إن المملكة المتحدة تؤازرهم بالكامل في كل ما يقومون به.

أريد فقط طرح نقطة أو نقطتين إضافيتين. إننا نعتقد أن الإدارة الانتقالية وقيادة التيموريين الشرقيين تواصلان إحراز تقدم ثابت نحو إنشاء دولة قوية في تيمور الشرقية، ولكن من الواضح جدا المصدر الذي يأتي منه التهديد لجهودهم، وقد أوضح تقرير السيد فيرا دي ميلو بصورة حية كلا من المصير غير المحسوم لعشرات الآلاف من مواطني تيمور الشرقية في تيمور الغربية والأخطار في الحالة الأمنية هناك. وقد أبلغتنا الحكومة الاندونيسية أكثر من مرة أنهم يقومون بترع سلاح المليشيا ويحققون مع المتهمين عن جرائم القتل في اتامبوا؛ ورغم ذلك، وكما أوضح السيد فيرا دي

ميلو فإن خطة العمل الشاملة وأقتبس منه ”لا يمكن أن تنجح حتى نقل المليشيات الذين يقبضون على اللاجئين من خلال التهديدات والمعلومات الخاطئة“. لقد طالب تكرارا لا بترع سلاح المليشيات فحسب وإنما أيضا باعتقال قادها وتفريقها ونقل أفرادها إلى أماكن أخرى. وأعتقد أن الوقت قد حان ليعرب مجلس الأمن بصراحة شديدة عن اتفاقنا مع الممثل الخاص بأن هذه الأهداف لا بد من بلوغها.

لقد أحطنا علما بالتزام الحكومة الاندونيسية بإبلاغ مجلس الأمن بانتظام بشأن الالتزام بقرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠)، ولكن يتعين عليّ أن أقول مرة أخرى إن تاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر المقترح لقدوم وزير الخارجية إلى نيويورك متأخر جدا بالنسبة لقيامنا بمراجعة الإجراءات التي تتخذ لبلوغ تلك الأهداف في ضوء الصورة التي رسمها لنا السيد فييرا دي ميلو. ونحن نواصل الاعتقاد بأننا يجب أن نعمل بشراكة مع الحكومة الاندونيسية وبأن وفاء بعثة مجلس الأمن للمساعدة في التحقق مما يحدث في تيمور الغربية، لأغراض المصداقية الدولية ضروري في وقت مبكر. مع ذلك لا نزال، كما قال الممثل الخاص بعد ظهر اليوم، ننتظر.

وأعتقد أن من المهم أيضا أن نذهب إلى تيمور الشرقية بدعوة من الممثل الخاص للأمين العام للأسباب التي يقدمها، والتي ليس أقلها تقديم المساندة لما يفعله فريق الأمم المتحدة الإداري، وما تفعله السلطات الوليدة في تيمور الشرقية لإنشاء المجتمع الخاص بها. ولقد عززت هذه الأحداث رأي المملكة المتحدة بأنه يتعين على المجتمع الدولي مواصلة النظر في احتياجات الدفاع عن تيمور الشرقية.

وقدمت الدراسة التي أنجزها ”كلية الملك“ البريطانية عددا من المقترحات، ونحن نتفق بالكامل مع الممثل الخاص في أنه ينبغي للأعمال التحضيرية أن تبدأ بسرعة. وسوف تقدم المملكة المتحدة كل ما تستطيعه للمساهمة في أعمال المتابعة، ونتطلع إلى الاجتماع المقترح في ديلي.

ختاما، أود أيضا أن أشير إلى أن المملكة المتحدة مشمولة بالتأكيد في جزء المجتمع الدولي المستعد لمعاونة اندونيسيا بالنسبة لجميع هذه المشاكل، ولكننا نجد من الصعب القيام بذلك وهذا بيان حقيقي وليس تهديدا في الاجتماع المقبل للفريق الاستشاري في طوكيو في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، إذا لم يحدث تقدم حقيقي في تيمور الغربية. وعلى أكبر تقدير قد يكون هناك وقت بين الآن و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر لإظهار أن التقدم الحقيقي قد بدأ، ولكننا لا نعتقد بأنه بدأ بالفعل.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بشكركم، سيدي الرئيس، على تكريس جلسة عامة أخرى للحالة في تيمور الشرقية. ونحن نشعر بسعادة خاصة لوجود السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام، مرة أخرى بيننا. ونحن ممتنون له على التقرير المليء بالمعلومات والمفيد الذي قدمه بشأن آخر التطورات. وأود أن أضيف أننا سعداء لرؤية السيد خوسيه راموس هورتا بيننا اليوم.

نحن دائما نجد المقابلة وتبادل الآراء بشأن تيمور الشرقية مفيدين جدا. والسبب في هذا أن لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية طابعا مميزا. ورغم أن معظم بعثات الأمم المتحدة تمر في مراحل صعبة، فإننا ننظر إلى هذه الإدارة الانتقالية كإدارة استطاعت أن تحقق الكثير رغم القيود المعروفة وضخامة المهمة. ونحن نثني مرة أخرى على السيد فييرا دي ميلو على قيادته ومثابرته.

إننا نؤمن بأن للأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء نصيبا كبيرا في نجاح الإدارة الانتقالية. وتكمن ضرورة تذكيرنا بهذا في حقيقة أن الفترة التي انقضت على زيارة السيد فييرا دي ميلو الأخيرة إلى المجلس كانت صعبة. ففي حزيران/يونيه الماضي كنا ننظر إلى الأمام، ونتحدث عن القضايا المتصلة باستقلال تيمور الشرقية، وبدء مشاورات وضع دستور واحتياجات أمنية وبناء القدرات في الميادين الحيوية. كما راودتنا لبعض الوقت فكرة ما إذا كان من الممكن تخفيض العنصر العسكري في الإدارة الانتقالية بالتدريج.

ولقد كنا بالطبع نشعر بقلق شديد من جراء الاستمرار في العنف والتخويف اللذين ترتكبهما المليشيات المسلحة ضد اللاجئين، وموظفي المعونات، وبسبب حوادث الاعتداء عبر الحدود، التي تحولت جميعها بصورة تراكمية إلى عقبات أوقفت العودة إلى الوطن.

والأكبر من كل ذلك أننا نواجه اليوم بمشكلة ذات بعد أكبر. إن إحراق مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في اتامبوا وقتل ثلاثة من موظفيه غير الحالة في تيمور الغربية بصورة جذرية، معرضا للخطر أكثر من أي وقت مضى سلامة وأمن اللاجئين وآفاق إعادتهم إلى تيمور الشرقية. وأحاط المجلس علما بهذا بصورة جدية، واعتمد بالإجماع القرار ١٣١٩ (٢٠٠٠).

واليوم نتحدث عن نزعة العنف لدى مجموعة من الناس تجاوزت كل حدود السلوك الآدمي. وهذا يثير أسئلة مشروعة عن التزامنا بحماية الأبرياء والعدالة والسلام والأمن. ولا يمكن السماح لمرتكبي أعمال العنف هذه بعرقلة التقدم الإيجابي التي أحرزته الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية.

إن المجلس مصمم على شجب الأعمال الشنيعة والتي تبعث على الازدراء التي ترتكبها الميليشيات المسلحة ضد موظفي الأمم المتحدة. وينبغي ألا يفلت مرتكبو تلك الجرائم من العقاب لأن من شأن ذلك، في رأينا، أن يضعف صميم العلاقات بين الأمم المتحدة ودولها الأعضاء.

ونعتقد أن حكومة إندونيسيا واعية لمسؤوليتها في هذه المسألة. ويتضح ذلك لنا من التصريحات التي أدلى بها مؤخرا الرئيس واحد. ونرحب بعزمه على اتخاذ خطوات في سياق تنفيذ القرار ١٣١٩ (٢٠٠٠). ومما يدل على ذلك العزم الاجتماع الذي عقده المبعوث الخاص يودهويونو مع المجلس، والخطة ذات الأربع نقاط التي قدم تفاصيلها أمام المجلس والخطوات التي اتخذتها الحكومة منذ ذلك الحين. ونسلم أيضا بضرورة توصل تلك الخطوات إلى نتائج واضحة للغاية.

ونشعر بقلق كبير إزاء محنة اللاجئين الذين لا يزالون يعيشون في المخيمات في تيمور الغربية دون حماية ودون أمن وفي ظل تهديد ماثل بسبب المزيد من العنف والعوز. ومع اكتمال انسحاب وكالات المعونة الدولية أصبح وضعهم كقنبلة إنسانية موقوتة توشك على الانفجار. ونحن نفهم السبب الذي من أجله قررت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدم العودة إلى تيمور الغربية ما لم يتوفر لها ضمان موثوق للأمن هناك. وفي هذه الحالة، يتعين أن تعمل حكومة إندونيسيا على جناح السرعة وبحزم لكي تكون قادرة على توفير الأمن عاجلا لا آجلا. وفي غضون ذلك الوقت، لا بد من إطعام اللاجئين وإيوائهم وحمايتهم.

ونشعر بشدة الحاجة إلى الإبقاء على خط للاتصال بين المجلس وحكومة إندونيسيا. وينبغي أن يكون المجلس موضع ثقة وأن يتم التشاور معه. ويتألف دوره، لا في تقويض الحكومة، التي تقع عليها مهمة تنفيذ قرار المجلس ١٣١٩ (٢٠٠٠)، بل في مساعدة الحكومة وإسداء النصح لها. وينبغي النظر إلى بعثة يوفدها المجلس في نهاية الأمر في

هذا السياق، بصفتها أداة مفيدة يمكن أن تهيئ فرصة إيجابية وتدعم الحكومة. وليس هناك مجال لدور يختلف عن ذلك. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى الزيارة التي سيقوم بها وزير الخارجية، شهاب أو إن تعذر ذلك، مبعوث خاص رفيع المستوى للحكومة الاندونيسية إلى نيويورك في وقت مبكر من تشرين الأول/أكتوبر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل بنغلاديش على كلمته الرقيقة الموجهة إليّ.

السيد ليستر (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أهنئكم يا سعادة الرئيس على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة التي تتوج رئاستكم النشطة والماهرة لهذا الشهر.

أعرب أولا عن الشكر للممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرغيو فييرا دي ميلو، للمعلومات الشاملة التي قدمها لنا عصر هذا اليوم. والعرض الذي قدمه يوضح بجلاء حجم العمل الممتاز الذي قامت به إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية عبر الأشهر القليلة الماضية وأبرز بخاصة المبادرات التي اتخذت لضمان تحمل التيموريين بصورة متزايدة المسؤولية عن الإدارة اليومية لشؤونهم. وستكون المؤسسات التي أقامتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بالتشاور مع ممثلي السكان المحليين مفيدة للغاية، وسوف تسفر عن رفع مستوى الاستقلال الذاتي في تيمور الشرقية، المؤدي إلى الاستقلال. ونثق في أن هذه التدابير والتدابير الأخرى التي أخبرنا عنها السيد فييرا دي ميلو سوف ترسي الأسس من أجل إجراء الانتخابات في منتصف السنة القادمة من أجل إعداد تيمور الشرقية لنيل الاستقلال التام.

وفيما يتصل بالمسائل الأخرى يتعين عليّ أن أعرب عن القلق إزاء العنف الذي وقع مؤخرا في تيمور الشرقية وبخاصة الهجمات التي حدثت ضد قوات الأمم المتحدة. وأهنئ إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على استجابتها الحاسمة. وفي المستقبل، وفي سياق الولاية المحددة بدقة التي يمنحها المجلس، ينبغي أن تتخذ قوات الأمم المتحدة التدابير الضرورية المتاحة لها للدفاع عن نفسها ضد أية أعمال عدوانية ترتكبها الميليشيات.

وأود أيضا أن أكرر شجب حكومة الأرجنتين القوي للجريمة الوحشية المرتكبة ضد موظفي مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ٦ أيلول/سبتمبر في أتامبوا. وكما يعلم المجلس، يعلق بلدي أهمية فائقة على حماية موظفي الأمم المتحدة ومنتسبيها. ونحن مقتنعون بأنه يتعين على الدول أن تضمن الظروف التي تضمن لهؤلاء الموظفين الأمن والسلامة الشخصية المطلوبة كي يؤدوا واجبهم. لا يمكن التهاون إزاء الأحداث الوحشية كالتي وقعت في أتامبوا. إذ لا بد من معاقبة مرتكبيها على الفور وبحزم.

وفي هذا الصدد، من الواضح أن المشاكل الحالية في تيمور الغربية تعزى إلى مسألتين مترابطتين ترابطا وثيقا وتعزز إحداهما الأخرى وهما: وجود اللاجئين؛ ونشاط الميليشيات. وفي مناسبات سابقة قلنا إنه يتعين اتخاذ تدابير على الفور كي يتسنى للاجئين الراغبين في العودة إلى تيمور الشرقية القيام بذلك. وأما اللاجئون المتبقون فينبغي إعادة توطينهم في أماكن أخرى من الأراضي الإندونيسية. ونضيف اليوم طلبا بتفكيك مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية في أسرع وقت ممكن وبذلك يتم وضع نهاية لهذه الحالة التي استمرت لفترة تزيد على سنة. وفي الوقت نفسه، لا بد من تسريح فعلي للميليشيات، لا مجرد نزع سلاحها.

وفي ١٩ أيلول/سبتمبر أبلغ السيد سوسيلو يودهويونو الوزير المنسق للشؤون السياسية والاجتماعية والأمنية لحكومة اندونيسيا، المجلس ببعض المبادرات التي اتخذتها الحكومة الاندونيسية فيما يتعلق بهاتين المسألتين اللتين

ذكرهما قبل قليل. لقد علمنا أنه قد بُدئ بالفعل في نزع سلاح الميليشيات إلا أن تلك العملية واجهت بعض الصعوبات. ونحن نؤيد كافة الجهود التي تبذلها اندونيسيا لنزع سلاح الميليشيات تمهيدا لتسريح الميليشيات. ونأمل في أن يتم ذلك على أساس الإقناع، ولكن إذا تبين أن من المستحيل القيام بذلك، فيتعين على اندونيسيا أن تستخدم القوة. ويتعين ألا تدخر الجهود لاستكمال هذه العملية في أقصر وقت ممكن. ونعتقد بأنه ينبغي تقديم أي مساعدة قد تحتاج إليها الحكومة الإندونيسية للقيام بذلك.

ونعلق، في ضوء ما ذكر، آمالا كبارا على زيارة وزير خارجية إندونيسيا، السيد شهاب إلى نيويورك في يومي ١١ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. ونأمل في أن نتمكن آنئذ من أن نناقش معه كافة جوانب تنفيذ القرار ١٣١٩ (٢٠٠٠) ونحدد موعد وولاية بعثة يوفدها مجلس الأمن إلى إندونيسيا للوقوف على دراسة التقدم المحرز بصدد تنفيذ ذلك القرار ولتدعم وتساعد حكومة إندونيسيا كي يتسنى لها أن تمتثل على النحو الأوفى له.

وأخيرا، أشارك المتكلمين السابقين لأبلغ السيد سيرغيو فييرا دي ميلو وموظفي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، امتنان وتقدير حكومة الأرجنتين لشجاعتهم الوطيدة وإخلاصهم ومثابرتهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الأرجنتين على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد ثيرون (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد فييرا دي ميلو لقيامه بزيارة إلى نيويورك كي يقدم إلينا إفادة إعلامية اليوم. لقد جاءت إفادته الإعلامية يقينا في حينها فيما يتعلق بالمحادثات الهامة في المجلس على إثر الأحداث المأساوية التي وقعت مؤخرا في تيمور الغربية، ومحادثاته التي تلت ذلك مع السلطات الإندونيسية واجتماع المجلس مع المبعوث الخاص للرئيس واحد. وفضلا عن ذلك، سيعقد المجلس قريبا جلسة متابعة مع السيد شهاب وزير الخارجية. ونتيجة لتبادل الآراء اليوم، أصبح لدينا الآن فكرة أوضح عن الحالة على أرض الواقع.

وأود أن أقول بضع كلمات عن العمل الذي تقوم به إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وأُعرب عن استمرار شعور وفدي بالسرور للتقدم الذي أحرزته إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية بصدد تنفيذها لولايتها. ونلاحظ استمرار التطورات الإيجابية في عملية الإدارة في تيمور الشرقية. ومن الجدير بالثناء استمرار إيلاء أولوية عليا للجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة. ويعرب وفدي أيضا عن معارضته في الرأي للذين يزعمون أن شيئا لم يحدث في هذا الصدد.

وبالمثل، فإن الزيادة الأخرى في الأنشطة الاقتصادية مشجعة إذ أنها ستضطلع بدور حيوي في تحقيق الرخاء مستقبلا في تيمور الشرقية.

وينبغي الإشادة بإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لأنها واجهت بصرامة تحرشات المليشيات من تيمور الغربية مثلما حدث بالنسبة إلى قتل أحد أعضاء المليشيا في مكافحة للنيران تمت في الآونة الأخيرة وزيادة أنشطة المليشيات تزيد من الضرورة الملحة لإنشاء قوة دفاع وطنية في تيمور الشرقية، ونحن نرحب بالقرار الذي اتخذته الوزارة في هذا الشأن. بيد أننا نأمل أن يفضي نزع سلاح المليشيات في تيمور الغربية، الذي تضطلع به الحكومة الإندونيسية إلى إعادة الأوضاع إلى حالتها الطبيعية. ونطلب إلى السلطات الإندونيسية ألا تألو جهدا لإتمام هذا العمل وكذلك فيما يتعلق بحل المليشيات.

وبالنسبة للحالة في المخيمات في تيمور الغربية، ما زال يساور وفدي القلق بشأن محنة اللاجئين. وندعو

الحكومة الإندونيسية أيضا إلى توفير المساعدة اللازمة لهم نظرا لعدم وجود وكالات للأمم المتحدة. ونرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة لتوفير الأمان للاجئين. بيد أن من المهم أن تنفذ كل أحكام قرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠) وبشكل كامل. وفي هذا الصدد ينبغي أن تتم على وجه السرعة محاكمة المسؤولين عن القتل الوحشي لموظفي الأمم المتحدة في ٦ أيلول/سبتمبر.

إننا نعرف أن عودة اللاجئين تتم ببطء شديد. بيد أننا سنكون ممتنين إذا تطرق السيد فييرا دي ميلو ببعض التفصيل إلى خطة الإدارة في حالة ما إذا تم على نطاق واسع نقل اللاجئين إلى تيمور الشرقية على وجه السرعة.

ختاما، يتطلع وفدي إلى لقاء وزير الخارجية شهاب، وأغتنم هذه الفرصة لأكرر التأكيد على دعمنا القوي للسيد فييرا دي ميلو والموظفين التابعين له.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، لعقدكم هذا الاجتماع العام للنظر من جديد في مسألة تيمور الشرقية.

ما زالت الحالة في تيمور الغربية تثير قلقنا العظيم. فقد تعرض موظفو الأمم المتحدة للاعتداء والقتل. ومسؤولو الأمم المتحدة الذين شاركوا في عملية تسليم الأسلحة تلقوا من جديد تهديدات وتعرضوا للترهيب. والوفد الصيني يدين بشدة حادث العنف ضد موظفي الأمم المتحدة في تيمور الغربية. ونحن نطالب بمحاكمة مرتكبي هذه الجريمة.

ويلاحظ الوفد الصيني أن الحكومة الإندونيسية اتخذت تدابير خطيرة. فقد جمعت عددا كبيرا من الأسلحة وعملت على كبح جماح المليشيات. وكل هذه التدابير أوضحت رغبة الحكومة الإندونيسية الصادقة في حسم هذه الحالة. ونحن على اقتناع بأن في إمكان الحكومة الإندونيسية أن تسيطر على الحالة. وبالطبع فإن عملية جمع الأسلحة ستثير مشاكل وأن بعضها سيكون بالغ الخطورة. ونحن نتطلع إلى الحكومة الإندونيسية لكي تنفذ التزاماتها بأمانة من أجل أن يستتب النظام من جديد في تيمور الغربية ولنكفل ألا يتكرر العنف ضد موظفي الأمم المتحدة ولنوفر الأمن والأمان للاجئين في المخيمات لكي نمهد الطريق أمام عودة وكالات الأمم المتحدة وموظفيها في وقت مبكر وتسهل تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين الذين هم في أشد الحاجة إليها.

وحسم مسألة المليشيات عملية صعبة جدا. وقد دأب مجلس الأمن منذ بعض الوقت على إصدار نداءات متكررة ولكن لم تحسم هذه المسألة حتى الآن بشكل مرض. وعلينا أن نتوصل الآن إلى حل حقيقي. ونحن نتطلع إلى اتخاذ الحكومة الإندونيسية تدابير صارمة حقيقية. وفي الوقت ذاته، نعتقد أن المجتمع الدولي ينبغي له أن يدعم الحكومة الإندونيسية ويشجعها على اتخاذ الإجراءات اللازمة وأن يمتنع عن تقويض سلطة الحكومة الإندونيسية وقدرتها على السيطرة على الوضع. وينبغي على وجه الخصوص تجنب السير في اتجاه من المرجح أن يؤدي إلى المواجهة بين الأمم المتحدة وإندونيسيا، وهو ما لن يرضى عنه الشعب الإندونيسي وستكون له آثار عكسية عميقة على عمل موظفي الأمم المتحدة في إندونيسيا في المستقبل.

ومسألة بقاء اللاجئين في تيمور الغربية مسألة معقدة يرجع السبب في تعقيدها إلى العديد من العوامل، وينبغي التصدي لها بشكل شامل ومتكامل. ونأمل أن تواصل الحكومة الإندونيسية تعاونها بشكل كامل مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وفي الوقت ذاته ينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر لها المساعدة اللازمة في هذا الشأن.

أخيرا، نود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد فييرا دي ميلو على إحاطته الإعلامية الشاملة. ونحن

نشيد أيما إشادة بعمل السيد فييرا دي ميلو وموظفيه وندعمهم دعما كاملا. وإننا نشكرهم على قيامهم بعمل عظيم في حالة بالغة الخطورة والصعوبة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد فان والصم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أنضم إلى المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر إليكم، السيد الرئيس، لعقدكم هذا الاجتماع وللترحيب بالسيد فييرا دي ميلو ولشكره على إحاطته الإعلامية.

لقد لاحظت تركيزه الكبير في بيانه على الحالة الأمنية لا سيما في تيمور الغربية. وإن كنت لن أتطرق إليها باستفاضة فلأن البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق من هذه المناقشة ممثل فرنسا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، يحظى بتأييد وفدي. وأود فقط أن أعرب عن انزعاجنا من المعلومات الأخيرة التي تلقيناها عما يزعم أنه إجراءات صارمة ضد جماعات المليشيا في تيمور الغربية. ونحن نتفق مع السيد فييرا دي ميلو فيما يتعلق بأن خطة عمل وزير الخارجية شهاب لا يمكن أن تنجح إلى حين فك قبضة المليشيات عن خناق اللاجئين من خلال التهديد والمعلومات الزائفة.

لقد انقضت ثلاثة أشهر تقريبا منذ أن قدم السيد فييرا دي ميلو آخر إحاطة إعلامية لنا، ولذا فقد آن الأوان لنشيد به من جديد لما قام به هو وموظفوه من عمل رائع في مجال إعادة بناء تيمور الشرقية من الصفر.

وفي الوقت ذاته، تظل لمشاركة التيموريين الشرقيين ذات أهمية بالغة، هل يعتقد السيد فييرا دي ميلو أن التقدم المحرز في مشاركة التيموريين الشرقيين مرض؟ أو ربما كان عليّ أن أعيد الصياغة. هل يعتقد أن التيموريين الشرقيين هم أنفسهم يعتقدون ذلك؟ وبعبارة أخرى، هل هناك إحساس متنام بالملكية؟

إن اهتمامنا المشترك بأن تصبح تيمور الشرقية دولة ديمقراطية بالاستناد إلى سيادة القانون لا يقتصر على المؤسسات المدنية، بل ينبغي أن يشمل أيضا قواتها المسلحة التي ستنشأ في المستقبل. ومن ثم، فإننا ممتنون لما قدمه لنا السيد فييرا دي ميلو من معلومات عن قوة الدفاع التي ستنشأ في المستقبل. ووفدي كرر في الماضي التعبير عن اهتمامه بهذه المسألة، وأود أن أشرح لكم بإيجاز لماذا نرى أن هذه المسألة بالغة الأهمية. إن التطورات السلبية في تيمور الغربية تؤكد على أن من الضروري أن يكون لتيمور الشرقية قدرة عسكرية تدافع عن نفسها بها بالقدر الذي تتيحه لها مواردها. وفي الوقت ذاته، ينبغي إنشاء الضوابط والموازين المؤسسية الديمقراطية اللازمة. ومشاركة الأمم المتحدة عن كثب ستتيح لنا الفرصة لنكفل استيفاء قوة تيمور الشرقية لمعايير الرقابة المدنية والخضوع للمحاسبة الديمقراطية والمبادئ والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ولا يجوز لنا أن نفترض أن هذا سيحدث تلقائيا. فإن توجيهات الأمم المتحدة ضرورية لتهيئة ثقافة الالتزام بالديمقراطية وسيادة القانون في القوات المسلحة التي ستنشأ في المستقبل، بواسطة جملة أمور منها برامج للتثقيف في الشؤون المدنية وحقوق الإنسان. وفضلا عن ذلك، ينبغي ألا تشارك القوات المسلحة في أمور تقع خارج نطاق مهامها بوصفها القوة المدافعة عن سيادة تيمور الشرقية ووحدة أراضيها.

وإنشاء هذه القوة ضروري لأنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يوفر الأمن لتيمور الشرقية إلى ما لا نهاية. بيد أنه سيمر بعض الوقت، وربما بعض السنوات قبل أن تصبح هذه القوة جاهزة، وفي حين أننا يجب أن نفعل كل ما يمكن

لتتولى تيمور الشرقية أمورها بنفسها في أقرب وقت ممكن، فينبغي أن يواصل المجتمع الدولي، إلى حين تحقيق ذلك توفير الأمن لها إما في شكل قوة للأمم المتحدة أو قوة متعددة الأطراف من الأفضل أن تشارك فيها قوات إقليمية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل هولندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشترك في الشكر المقدم للسيد سيرجيو فيرا دي ميللو على إحاطته الإعلامية الوافية والمفيدة جدا. وللأسف، فإن نظرنا التقليدي في أعمال إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية هذه المرة يجري في ظل حالة متردية في تلك المنطقة. ولا أشير هنا إلى الأحداث التي وقعت مؤخرا حول معسكرات اللاجئين في تيمور الغربية فحسب، بل أيضا إلى حالات أصبحت فيها الميليشيات أكثر نشاطا في الجزء الشرقي من الجزيرة كذلك. وتشغلنا على وجه الخصوص تقارير الأنباء المؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر، التي تشير إلى أن أعضاء الميليشيا كانوا مسلحين بأسلحة أوتوماتيكية ويرتدون الزي الرسمي الإندونيسي. ونفهم أنه قد يكون هناك عدد من التفاسير لكيفية حصول الميليشيات على هذه المعدات، ولكننا نرى أن هذا يؤكد ببساطة حاجة سلطات إندونيسيا إلى اتخاذ إجراء حاسم لوقف الأعمال الإجرامية للميليشيات.

ومما لا يقل إزعاجا أنه بينما كان أعضاء الميليشيا مسلحين بأسلحة أوتوماتيكية، فقد كانت معظم الأسلحة التي سلموها محلية الصنع. وفي هذا الصدد، نود الحصول على معلومات موثوق بها عن كيفية تسليم الأسلحة، وعن التقييمات التي تعتمد عليها الأمانة العامة.

وأود أن أؤكد أيضا أنه بالنسبة لنا، لاحظنا جهود السلطات الإندونيسية بغرض تطبيع الحالة في تيمور الغربية.

ونرجو أن يكون لهذه الخطوات أثر حقيقي في المستقبل القريب جدا. ونلاحظ أن هناك بيانا صحفيا صادرا عن وزارة خارجية إندونيسيا في ٢٥ أيلول/سبتمبر يؤكد من جديد استعداد حكومة إندونيسيا للعمل مع مجلس الأمن على وضع خطة وجدول زمني لزيارة يقوم بها وفد من المجلس إلى إندونيسيا.

ولا يفوتني أن أذكر في ختام بياني أننا، كما في الماضي، نثني ثناء كبيرا على إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لعملها، وعلى السيد سيرجيو فيرا دي ميللو لقيادته الرشيدة. ونرجو أن يكون نظرنا في المرة القادمة في مسألة تيمور الشرقية في مناخ مؤات بشكل أكبر.

ولما كانت هذه هي الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر، فإنني أود، باسم السفير لافروف ووفد روسيا بأكمله، أن أشكركم، سيدي، شكرا جزيلا على إرشادكم القدير والحصيف لأعمال المجلس بوصفكم رئيسا له.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد هاينبيكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تعازي كندا لأسر الموظفين الثلاثة التابعين لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، الذين اغتيلوا في ٦ أيلول/سبتمبر في أتامبوا، تيمور الغربية. فمقتلهم، فضلا عن وفاة عدد مجهول إلى الآن من اللاجئين الذين كانوا يعملون على مساعدتهم، يسبب قلقا شديدا لكندا. ويدعم عزمنا على إنهاء حالة الإرهاب التي يعيشها هؤلاء اللاجؤون.

(تكلم بالانكليزية)

ونشعر باستياء إزاء الحالة في تيمور الغربية سواء بالنسبة للأفراد المعنيين، أو للتقويض المستمر الذي يمكن أن

تسببه هذه الحالة في عملية التعمير في تيمور الشرقية. ونرحب ترحيبا حارا بالنظرة المتعمقة التي قدمها السيد فييرا دي ميللو بشأن هذه المسألة. لقد انقضى عام على اضطلاع المجتمع الدولي بإنهاء المعاناة التي أنزلتها الميليشيات الإجرامية بسكان تيمور الشرقية لمجرد ممارستهم لحقهم في تقرير المصير. ولكن لا يزال يوجد في معسكرات اللاجئين في تيمور الغربية أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ من الـ ٠٠٠ ٢٥٠ نسمة الذين فروا من العنف أو الذين رُحِّلوا قسرا. ولا يحظون بالطمأنينة أو بعدم التعرض للضرر، وهما من حقوقهم بمقتضى القانون الدولي. وإلى أن يتمكنوا من العودة طوعا وفي أمان إلى تيمور الشرقية أو يتمكنوا من الاستيطان مرة أخرى في مكان ما، لن تنتهي هذه القضية، ولن توضع العلاقة بين تيمور الشرقية وإندونيسيا على أساسها الصحيح والطبيعي. وقد لاحظت بصفة خاصة تعليق السيد فييرا دي ميللو بأن الميليشيات تشكل

"تهديدا خطيرا ليس لتيمور الشرقية فحسب، بل لسلامة إندونيسيا نفسها".

ولهذا، فإن تسريح الميليشيات، وسلامة ٠٠٠ ١٠٠ لاجئ في تيمور الغربية، والموظفين الدوليين الذين يساعدونهم، يجب أن يحتلا مكان الصدارة في ذهن حكومة إندونيسيا، كما يجب أن يحتلا نفس المكان في أذهاننا. ومن المهم أن تعمل حكومة إندونيسيا في تعاون وثيق مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، ومع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وهذا ضروري بصفة خاصة في مرحلة التخطيط لأية جهود لإعادة التوطين، ضمانا لعدم إعادة توطين اللاجئين ببساطة في منطقة تتعرض لمخاطر مماثلة، أو تعرضهم لصعوبات أو مخاطر مفرطة وهم في الطريق إليها.

ومن الواجب في هذه المرحلة، وفي ضوء الأحداث الأخيرة، أن نذكر بالتزام حكومة إندونيسيا بضمان سلامة اللاجئين والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية. وقد التزمت بذلك بحرية، وكررته مرارا. ونحيط علما بالرسالة المؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإندونيسيا (S/2000/899). وندرك أنه قد آل إلى حكومة إندونيسيا ميراث رهيب. ولهذا، من المهم أن تنجح الحكومة في ضمان توفر الدعم الداخلي لكي تضطلع بالإجراءات المطلوبة.

ولا بد من العمل فورا لإنهاء عنف الميليشيا. وثمة مهمة لها الأولوية في هذا الصدد، وهي وقف الهجمات عبر الحدود إلى تيمور الشرقية، التي أسفرت في الأشهر القليلة الماضية عن قتل وجرح موظفي الإدارة الانتقالية والمدنيين من السكان. والمطلوب لا يقل عن نزع السلاح الكامل، وتسريح الميليشيات، والقبض على مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني ومحاكمتهم. ونحيط علما بأن الحكومة والجيش الإندونيسيين قد بدآ عملية ذات مرحلتين تهدف إلى نزع أسلحة العناصر الإجرامية المسؤولة عن أعمال العنف المرتكبة مؤخرا ضد اللاجئين وموظفي المعونة. وفي نفس الوقت من غير المقبول أنه لم يقبض حتى على أحد ممن ارتكبوا الجرائم التي وقعت في أتامبوا، وهي جرائم يلاحظ السيد فييرا دي ميللو أنها ارتكبت في وجود ١٠ ضباط شرطة إندونيسيين. وبالمثل، فإنه مما يثير القلق الشديد بكل صراحة أن مقترحات أعضاء حكومة إندونيسيا لا يبدو أنها تعرضت لنفي رسمي، وهي أن أعمال القتل التي ارتكبت مؤخرا ارتكبها بطريقة أو بأخرى عملاء أجانب، أو أنه لم يكن من الممكن بطريقة أو بأخرى تفادي تلك الهجمات، أو تسبب فيها نفس وجود اللاجئين. ولهذا، نؤكد ضرورة وجود رقابة دولية محايدة لعملية نزع السلاح. وبهذا الأسلوب يمكن أن نتحقق كلنا مما إذا كان قد نزع سلاح

الميليشيات وجرى تسريحها. وستمكن كذلك من أن نشهد بأن جهود حكومة إندونيسيا تشكل استجابة فعالة لطلب اتخاذ الإجراءات، الوارد في قرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠).

لقد اتخذت إندونيسيا خطوات هامة للتحقيق في العنف الذي تلا الاستفتاء في آب/أغسطس ١٩٩٩. ويمكن أن يتبدد هذا التقدم وتتدهور سمعة إندونيسيا ما لم تعاقب الجريمة الآن. ونحث حكومة إندونيسيا على اتخاذ الخطوات اللازمة للقبض على المسؤولين عن الهجمات التي وقعت مؤخرا على اللاجئين والموظفين الدوليين وتقديم هؤلاء إلى المحاكمة.

وأخيرا، نكرر مطالبتنا حكومة إندونيسيا بالعمل معنا من أجل زيارة وفد من مجلس الأمن للمنطقة. ومن شأن كل من حكومة إندونيسيا ومجلس الأمن أن ينتفعا من إجراء حوار كامل وصريح حول أفضل سبل حسم قضية اللاجئين والبدء بعملية جادة لتعمير تيمور الشرقية.

السيد الجراندي (تونس) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلادي أيضا أن يشكر السيد فييرا دي ميلو على إحاطته الشاملة. ونحن ندرك جميعا النوعية الممتازة للعمل المنجز والجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية التي أحرزت تقدما وحققت نتائج ملموسة في تيمور الشرقية وكذلك الحكومة الإندونيسية والمنظمات الإنسانية التي شاركت في تحقيق الاستقرار وفي إنجاح بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

ومن الواضح أن عدم استقرار الحالة في ذلك الجزء من العالم يعود إلى حد كبير إلى المشكلة الشائكة الخاصة بعودة اللاجئين والتي تعد سببا ونتيجة معا للحالة الإنسانية المحفوفة بالمخاطر، والبطالة، فضلا عن وجود الميليشيات التي ليس لها ضوابط. هذه الجوانب كلها تعوق التوصل إلى حل حاسم وسريع لتلك المشكلة.

إن الحالة الصعبة التي يعانيها نحو مائة ألف من اللاجئين تثير القلق، ومن الممكن أن تزداد تفاقما نتيجة توقف المعونة الإنسانية التي تقدمها المنظمات الإنسانية بسبب الظروف الخطرة التي تعمل في ظلها. وتثير المشكلة الأمنية القلق لمجلس الأمن. وكما أكد السيد فييرا دي ميلو فإن أنشطة الميليشيات التي لا ضابط لها والحوادث المشينة التي وقعت مؤخرا تثير الشك في كل الجهود التي بذلتها إدارة الأمم المحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والحكومة الإندونيسية في العام الماضي.

وفي هذا الصدد، نحن نشجع إندونيسيا فيما يتعلق بالموقف الذي اتخذته من الميليشيات والالتزام الذي تعهدت به بإنهاء تلك الأنشطة. ونعتقد أن عملية نزع السلاح التي بدأتها الحكومة الإندونيسية تمثل مرحلة هامة جدا لحسم هذه المشكلة. وأنا على يقين من أن هذه المرحلة ستتبعها مبادرات أخرى أيضا لن تتقاعس الحكومة الإندونيسية عن اتخاذها نظرا للموقف الإيجابي الذي أظهره الجانب الإندونيسي، وهو يدرك أهمية المحافظة على الاتصالات الجارية مع مجلس الأمن. ومن المؤكد أن الزيارة المقبلة للوزير شهاب تشكل جزءا من هذا النهج.

وينبغي أيضا تعزيز الأمن على جانبي الحدود من أجل أن يتم التقليل إلى أدنى حد ممكن من إمكانية الغارات التي تشنها الميليشيات. ومما هو جدير بالتشجيع الاتفاق المبرم بتاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر بين الحكومة الإندونيسية وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، المنشئ للجنة الحدود المشتركة.

ونعتقد أن تهدئة الحالة الأمنية ستشجع على تعزيز الأنشطة الاقتصادية وسيكون لها تأثير إيجابي على الحالة

الداخلية في ذلك البلد. والواقع أن الجانب الاقتصادي يشكل إحدى الأولويات الكبرى التي ينبغي إيلاء عناية خاصة بها من المجتمع الدولي. وستتطلب فترة ما بعد الصراع واحتياجاتها الإنسانية والاقتصادية بذل جهود مكثفة حتى يمكن إستعادة السلام.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): شكرا لكم، سيدي الرئيسي، على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية المتعلقة بتيمور الشرقية. ويسرنا أن نرحب بعودة السيد سرجيو فييرا دي ميلو إلى المجلس ونحن ممتنون على إحاطته المفيدة للغاية. ويسرنا أيضا أن نرى السيد راموس هورتا في المجلس اليوم.

بعد ثلاثة أشهر على آخر إحاطة استمع إليها المجلس من السيد فييرا دي ميلو، لم تتحسن الحالة فيما يتصل بالميليشيات و لم تتوقف التقارير المزعجة عن الحوادث التي ارتكبتها الميليشيات في كل من تيمور الشرقية والغربية وحادث قتل ثلاثة أفراد من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في أتامبوا بتاريخ ٦ أيلول/سبتمبر أبرز حالة عدم الاستقرار المستمرة في مخيمات اللاجئين وحولها في تيمور الغربية. وأدت الحقيقة المتمثلة في أن العاملين في المجال الإنساني أصبحوا أهدافا للتهديدات والتخويف والقتل أثناء اضطلاعهم بمهامهم الإنسانية إلى إثارة سخط المجلس والمجتمع الدولي على نحو مبرز. وقد أدلى وزير خارجية ماليزيا مؤخرا ببيان حول ذلك الحادث في هذا المجلس.

إن وجود هذه الميليشيات التي لا سيطرة لأحد عليها في تيمور الغربية يشكل تهديدا ليس للسلم والأمن في تيمور الغربية فحسب، بل أيضا لمسيرة تيمور الشرقية صوب الاستقلال. وفي نفس الوقت، تبقى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية باستمرار معرضة لخطر كبير، على الرغم من التحسن الذي تحقق في الحالة العامة منذ إنشائها. ومن الحتمي أن يتم نزع سلاح هذه الميليشيات بطريقة فعالة، وأن تتم حماية اللاجئين من أعمال التخويف التي تقوم بها تلك الميليشيات.

ومؤخرا، استمع المجلس إلى الوزير يودهوتو، المبعوث الخاص لرئيس إندونيسيا، حول التدابير التي اتخذتها أو تقوم باتخاذها السلطات الإندونيسية للسيطرة على الحالة. ونعتقد أن إندونيسيا ستنفذ وعدها بالسيطرة على هذا الوضع. وقد يستغرق ذلك بعض الوقت، إلا أنه وفقا للبيانات التي أدلى بها أعضاء المجلس اليوم فإن الوقت قد لا يكون في صالح إندونيسيا.

وتتطلع ماليزيا، شأنها شأن البلدان الأخرى، إلى نتيجة التحقيق الجاري في حادث قتل الموظفين الثلاثة العاملين في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، على نحو ما هو مؤكد في رسالة الرئيس واحد إلى الأمين العام المؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر. ونحن على ثقة من أن حكومة إندونيسيا ستصل إلى الحقيقة الأصلية للحادث الذي وقع في أتامبوا، وأنها ستتخذ تدابير حازمة ضد كل من تثبت إدانته. وستتاح لنا الفرصة لإثارة هذه القضايا وغيرها من القضايا عندما يجتمع السيد شهاب مع المجلس في وقت قريب.

واتفق مع ما أبداه ممثل الصين بأنه ينبغي لنا أن نتفهم موقف الحكومة الإندونيسية ونؤيده، وألا نتخذ موقف المجابهة لأن ذلك سيكون غير مجد لجهودنا. وينبغي أن ننظر إلى إندونيسيا كشريك له مشاكله ومعوقاته الخاصة، وليس كعدو لأنها ليست كذلك.

ومن الواضح، وفي ضوء الحالة الأمنية التي ما زالت محفوفة بالمخاطر، أن الخطة التي وضعت من قبل لتقليل حجم إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لا بد من النظر فيها بحذر شديد حتى نتأكد من أن الميليشيات لم تعد

تشكل أي تهديد خطير. وسوف أشعر بالتقدير للسيد فييرا دي ميلو إذا شاركنا بأفكاره حول هذا الموضوع.

ونود أن نشيد بإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على عملها المستمر هناك، ونثني على الممثل الخاص والفريق العامل معه على علاقة العمل الوثيقة التي شكلوها مع قادة تيمور الشرقية في الإدارة الفعالة للإقليم. وقد سمعنا عصر اليوم أن تلك الإدارة تواصل إحراز تقدم كبير على عدة جبهات في تنفيذ ولايتها. ومن الأمور المهمة بشكل خاص القرار الذي اتخذه المجلس الاستشاري الوطني في الأسبوع الماضي بالموافقة على تنظيم قواعد انتقالية للإجراءات الجنائية لتيمور الشرقية بعد مشاورات استمرت عدة شهور بما في ذلك عقد جلستي استماع عامتين في شهر آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر.

وترحب ماليزيا كذلك بتوقيع الوثيقة المنشئة للجنة الحدود المشتركة التي تتكون من ممثلين مدنيين عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وحكومة إندونيسيا، الذي تم في دنباسار بتاريخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. واستنادا إلى خبرتنا فيما يتصل بترتيبات مماثلة مع جيراننا، نحن على ثقة بأن هذه الآلية ستساعد في تعزيز الأمن على طول الحدود بين تيمور الشرقية والغربية، وتشجع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على وضع ترتيبات وآليات ثنائية أخرى داخل تيمور الشرقية وفيما بينها وبين جارتها إندونيسيا، مما يوفر أساسا قويا ومتينا لعلاقة بناءة ومتجانسة بين البلدين المجاورين.

ونلاحظ أيضا التدابير الأخرى التي اتخذتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في قطاعات أخرى مثل تسجيل السيارات والمركبات الأخرى، وإجراءات ملكية الأراضي والمنازعات حول الممتلكات ضمن أمور أخرى. وتمثل هذه التدابير خطوات أخرى ملموسة صوب إقامة الدولة.

ويرحب وفد بلدي بالقرار الأخير الذي اتخذه مجلس الوزراء الانتقالي لتيمور الشرقية بشأن إنشاء قوة دفاع وطني على أساس الخيار الثالث في الدراسة المستقلة التي نشرتها كلية كنغ في الشهر الماضي، ويدعو ذلك الخيار إلى تكوين قوة الدفاع تلك من أفراد القوات المسلحة من أجل التحرير الوطني لتيمور الشرقية الذين يعاد تدريبهم بالإضافة إلى فيلق نظامي من المحترفين يضم ١ ٥٠٠ من قوات الاحتياط المتطوعين.

وقد أكدت بوضوح الإحاطة التي قدمها إلينا السيد فييرا دي ميلو التقدم الكبير الذي أحرز حتى الآن. إلا أنه ما زالت هناك تحديات كثيرة تتطلب الدعم القوي المستمر من المجتمع الدولي والأمم المتحدة خلال الفترة التي تؤدي إلى الاستقلال وبعدها. وتظل ماليزيا بوصفها جارا مستعدة للمساهمة في تلك العملية في حدود ما تسمح به قدراتها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل ماليزيا على الكلمات الرقية التي وجهها إلي.

السيد كروخمال (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن بشأن هذا البند الهام. ويرحب وفدي بمشاركة السيد فييرا دي ميلو في جلسة اليوم. ونحن نقدر له إحاطته الشاملة، التي زودتنا بصورة موضوعية، ويتعين عليّ القول، أنها زودتنا بصورة مؤسفة للحالة في المنطقة.

ثمة مقارنة بسيطة مع الحالة التي سادت في المنطقة منذ شهور قليلة فحسب توضح، مع الأسف، حدوث تدهور كبير في الحالة الأمنية. فقد أصبحت أعمال العنف العديدة التي وقعت في تيمور الغربية تشكل تحديا لجهود

الأمم المتحدة. وثمة أنباء أيضا عن استئناف أنشطة الميليشيات في تيمور الشرقية.

وقد برهنت الخطوات الحاسمة الجيدة التوقيت الـتي اتخذهـا مجلـس الأمـن، بمـا في ذلـك اعتمــاد القــرار ١٣١٩ (٢٠٠٠)، على تأهبه لوقف تصاعد العنف في المنطقـة. ونحن جميعا نشعر بالقلق إزاء أعمال العنف هـذه، ونديـنها. وكلنا يرغب في رؤية الحالة في المنطقة تعود إلى حالتها الطبيعية.

ويسعدنا أن نلاحظ في هذا الصـدد، أن خطة العمل الـتي اعتمدتها الحكومة الإندونيسية تستند إلى نهـج مسـؤول رشيد موجه إلى تحقيق النتائج، وهي تستهدف ضمان سلامة وأمن موظفي الأمـم المتحـدة والعاملين في الشـؤون الإنسـانية واللاجئين.

إلا أنـه يتعـين بـذل مزيـد مـن الجـهود مـن جــانب الحكومة الإندونيسية لإضفاء الاستقرار على الحالة، وعليها بالتأكيد أن تنهج نهجا أكثر تعاونا تجاه إدارة الأمـم المتحـدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

وفي هـذا السياق، ينبغي أن تـولى أولويـة عليـا لمهمـة وقـف أنشـطة الميليشـيات وتسـريحها. ونحـن نرحـب بـإجراء عملية نـزع أسـلحة الميليشـيات حاليـا. ومـن الأهميـة بمكـان ضمان إتمام هذه العملية على وجه السرعة.

ويؤيد وفدي بقوة أيضا الاقتراح الـذي قدمه السيد فييرا دي ميلو بتقديم جميع المسؤولين عن الجرائم الفظيعة التي ارتكبت في تيمور الشرقية والغربية إلى العدالة.

ونتفق بقوة مع عدد من المتكلمين السـابقين على أن مواصلـة تحقيـق النجـاح في المجـالات الـتي تتـألف منـها في الأســاس مهمــة إدارة الأمــم المتحــدة الانتقاليــة في تيمــور الشرقية، مثل عودة اللاجئين، وتحقيق المصالحة وتحقيق التنمية المستقرة لتيمور الشرقية، يعتمـد إلى حـد كبـير علـى الحفـاظ على بيئة آمنة فيـها. وفي اعتقادنـا أن إيفـاد بعثة لمجلس الأمن إلى الإقليم هو أفضل وسيلة لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة الإندونيسية لتحقيق ذلك الهدف.

وإننا نعلق أهمية كبيرة على الحالـة الأمنيـة، ونـود أن نشيد بأنشطة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشـرقية في حـد ذاتهـا، كمـا نحيـي المبعـوث الخـاص للأمـين العـام شخصيا، وفي اعتقادنا أن هذه الأنشطة تعد كلا مترابطا مـن الناحية الاستراتيجية، لا من حيث الاستجابة للتحديات الـتي تفرضـها الأحـداث الأخيرة فحسـب، وإنما في سـياق منظـور طويل الأمد لتطبيق القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩).

الآنسة دورانـت (جامايكـا) (تكلمـت بالانكليزيـة): ينضم وفدي إلى من سبقني من المتكلمين في الترحيب بالممثل الخـاص للأمـين العـام، السـيد سـيرجيو فيـيرا دي ميلـو، وفي شـكره علـى الإحاطـة الإعلاميـة الشـاملة الـتي قدمـها عــن التطورات في تيمور الشرقية.

منـذ الإحاطـة الإعلاميـة الأخـيرة الـتي قدمـها الممثـل الخـاص للأمـين العـام، ووجـهنا بحـالات الوفـاة المحزنـة لحفظـة السـلام، عـلاوة علـى الاغتيـال الوحشـي لموظفـين في مكتـب مفوضيـة الأمـم المتحـدة السـامية لشـؤون اللاجئـين في تيمـور الغربية. ومرة أخرى نطالب بتقـديم مرتكبي هـذه الاغتيـالات إلى العدالة.

إن إغتيال موظفي الأمم المتحدة يضرب أعمـال هـذه المنظمة في الصميم، لأن المنظمة دون موظفين مستعدين لـترك منـازلهم وأسـرهم في سـبيل المجازفـة بمسـاعدة المحتـاجين، لـن يتبقى أمامهما مما تقوم بـه سـوى القليـل. ولـذا يكـرر وفـدي دعوتـه إلى نــزع أسـلحة الميليشـيات في تيمـور الغربيـة مــن جانب حكومة إندونيسيا.

لقـد شـعرنا بخيبـة أمـل شـديدة عندمـا علمنـا بـالقدر التافة من الأسلحة الـتي سـلمت في عملية نـزع السـلاح الـتي اسـتكملت تـوا وباسـتمرار الأعمـال القتاليـة مـن جـانب

الميليشيات ومؤيديها. وإننا نذكر بالإحاطة الإعلامية التي قدمها المبعوث الخاص الوزير يودويونو، ونتوقع الحصول على مزيد من المعلومات من حكومة إندونيسيا بخصوص عملية نزع السلاح.

وما زلنا نعتقد أن إيفاد بعثة من مجلس الأمن، مع تقديم التعاون والتأييد من جانب الحكومة الإندونيسية سيسفر عن نتائج إيجابية، إذ أنه سيبعث برسالة مباشرة إلى الميليشيات وإلى أولئك الذين يسعون إلى إلحاق الأذى بموظفي الأمم المتحدة مفادها أن المجتمع الدولي لن يغض الطرف عنهم أبدا.

لقد أثارت الأحداث الأخيرة في تيمور الغربية المخاوف أيضا حيال مصير اللاجئين من تيمور الشرقية منذ انسحاب الوكالات الإنسانية من مخيمات اللاجئين. فالمرور الآمن للاجئين إلى ديارهم الأصلية يعد أمرا حيويا، وفي ضوء نمط الأحداث الأخيرة، ربما يتضح أن هذا المرور صعب في مواجهة التهديدات والمضايقات والترويع الذي تقوم بها الميليشيات. ونحن نؤيد الرأي الذي أعرب عنه الممثل الخاص بأن محنة اللاجئين من تيمور الشرقية لن تجد الحل إلا عندما تعالج مشكلة الميليشيات علاجا ناجعا.

ونحن ندرك أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تعكف على وضع ترتيبات للحالات الطارئة، ونرحب بإنشاء مركز العمليات المشتركة الذي أنشأته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ديلي.

بينما تتسم الحالة الأمنية في تيمور الشرقية في حد ذاتها بالهدوء بوجه عام، فإن قتل رجل مسلح من رجال الميليشيات بالقرب من الحدود مؤخرا يبين الجهود المستمرة التي تبذلها الميليشيات للتغلغل في تيمور الشرقية. وقد أحطنا علما، في هذا الصدد، بالخطط التي أعلنها مجلس الوزراء لإنشاء قوة دفاع لتيمور الشرقية.

ويود وفدي ألا يرى تراجعا عن أي من المكاسب التي تحققت في مجال إعمار تيمور الشرقية. فقد كان التقدم متزايدا، ولكن من دراسة أحداث العام الماضي يجب أن نشيد بإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لما حققته من إنجازات بإشراك شعب تيمور الشرقية في خلق وبناء مؤسسات الحكم والإدارة العامة. غير أننا نلاحظ أن هناك نقصا شديدا في الموظفين المؤهلين ذوي الخبرة ما زال قائما في القطاعين العام والخاص على السواء، وأن كثيرا من أبناء تيمور الشرقية المؤهلين تأهيلا جيدا ما زالوا في المنفى وتتسم عودتهم بالبطء.

ولذلك يرحب وفدي بقرار استحداث نقل للمعرفة من خلال برنامج المغتربين الوطنيين بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومتطوعي الأمم المتحدة.

ونود أيضا أن نلقي الضوء على مجال آخر يبعث على القلق المستمر، ألا وهو ارتفاع معدل البطالة على الرغم من الجهود الجارية لاستحداث مشاريع قصيرة الأجل ذات الأثر السريع.

وأود في الختام أن أشيد مرة أخرى بالممثل الخاص للأمين العام وبالرجال والنساء العاملين في الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية على تفانيهم وديناميتهم في العمل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لمالي.

أود أولا أن أعلن تأييد وفد مالي لعبارات الشكر التي وجهت إلى السيد سيرجيو فييرا دي ميلو وإلى جميع أفراد فريقه على العمل الممتاز الذي يقومون به في ظل ظروف صعبة للغاية، منذ إنشاء الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

وأود بعد ذلك أن أدلي ببعض الملاحظات القصيرة بشأن المسائل الأساسية التي أثارها السيد فييرا دي ميلو في إحاطته الإعلامية الوافية الشاملة، التي أشكره عليها.

أود أولا أن أؤكد أنه، شأننا في ذلك شأن الآخرين لا يزال يساورنا قلق شديد إزاء الحالة الأمنية التي عبر عنها السيد فييرا دي ميلو في بيانه بأنها تتدهور على نحو مأساوي. ومالي تدين بقوة جميع أعمال العنف وبصفة خاصة الأعمال التي حدثت في أتامبوا. ونحث الحكومة الإندونيسية على أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان الأمن ولمنع تكرار مثل هذه الأعمال.

وفيما يتعلق بحالة اللاجئين، أود أن أؤكد على ضرورة إيجاد حل سريع للمشكلة، وهنا نعتقد أنه من الضروري أن تتعاون الحكومة الإندونيسية مع الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية ومع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين سواء فيما يتعلق بالمخيمات أو طرق العودة.

وفيما يتعلق بالعملية الانتقالية، ينبغي أن نسترعي الانتباه إلى ضرورة إشراك أبناء تيمور الشرقية في هذه العملية في أسرع وقت ممكن، ونرحب بالخطوات التي اتخذت في هذا الصدد. ونشجع المجتمع الدولي على تقديم الدعم اللازم لتحقيق التنظيم الناجح لعملية الانتخابات الوطنية التي من المقرر إجراؤها في النصف الثاني من عام ٢٠٠١، ولمواصلة الجهود التي سمحت للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية بتحقيق تقدم كبير في بناء دولة ديمقراطية مستقرة في تيمور الشرقية.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

السيد ليفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا أن أهنئكم سيدي الرئيس على إنهاء هذا الشهر بموضوع يهمنا إلى حد كبير، ولأنكم أتحتم لنا الاستماع إلى صديقنا السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، ولكون صديقنا السيد خوسيه راموس هورتا معنا في هذه القاعة.

ويشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وهي إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، تؤيد هذا البيان.

مرة أخرى بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي أن أرحب ترحيبا حارا بالسيد سيرجيو فييرا دي ميلو وأن أشكره على هذه الإحاطة. ونعرب عن تقديرنا للعمل البارز الذي أنجزه الممثل الخاص للأمين العام والفريق الذي يعمل معه، كما نعرب عن تقديرنا لتصميمهم على الوفاء بكل كفاءة ممكنة بالولاية التي أنيطت بالإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد تضامنه مع شعب تيمور الشرقية وتأييده للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية في جهودها لمواجهة أحد التحديات الكبرى التي تواجهها الأمم المتحدة، والتي تتمثل في توجيه تيمور الشرقية في غضون إطار زمني محدد نحو طريق الديمقراطية والسماح لهذا البلد بإقامة علاقات آمنة مع جميع جيرانه.

ويقدر الاتحاد الأوروبي بشكل خاص العمل الذي تؤديه الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية في أربعة ميادين.

الميدان الأول هو المحافظة على النظام العام. فعلى الرغم من الصعوبات التي تواجهها الإدارة الانتقالية على الحدود مع تيمور الغربية وسأعود إلى الحديث عنها اضطلعت الإدارة الانتقالية بعمل ممتاز للمحافظة على النظام العام في تيمور. ويشجع الاتحاد الأوروبي الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية على مواصلة الحوار مع المجتمع المحلي ومع الزعماء السياسيين والروحيين حتى يكفلوا تعزيز قيم التسامح على نحو أفضل.

والميدان الثاني هو التعمير. ويرحب الاتحاد الأوروبي بجهود الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية، وجهود البنك الدولي للتعجيل بدفع الأموال التي خصصها البنك الدولي لهذا العمل وبالتالي لمعالجة المشاكل التي حدثت في بداية العام. إن وضع ميزانية عامة موحدة للسنة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١ التي أقرها مؤتمر ليشبونه في حزيران/يونيه الماضي يشكل خطوة هامة إلى الأمام في هذا الصدد. وأن تحديد وتعزيز قدرات شعب تيمور الشرقية على التعمير لا يزالان هدفين أساسيين.

والميدان الثالث هو إنشاء إدارة في تيمور الشرقية. ويحيط الاتحاد الأوروبي علما مع الارتياح ببرامج التدريب للعاملين المدنيين، وهو البرنامج الذي تنفذه الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونتيجة لذلك تزايد عدد العاملين من تيمور الشرقية في الإدارة بشكل ملحوظ في الأشهر القليلة الماضية. والاتحاد الأوروبي يشجع الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية على التعجيل ببرامج تدريب قوات الشرطة المدنية بغية ضمان الانتقال السلس عندما تغادر قوات الأمم المتحدة البلاد.

والميدان الرابع والأخير هو عملية التحول السياسي، ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا العملية التي بدأها الإدارة الانتقالية لتطوير آليات للحكم السليم بما يقرّب أبناء تيمور الشرقية من المشاركة في صنع القرار، وإعدادهم لتقبُّل الديمقراطية وذلك بعد تنظيم الانتخابات التي من المقرر أن تجرى في العام المقبل.

وبالنسبة لعملية نقل التخصصات التي يجري إعدادها الآن، فإن الاتحاد الأوروبي يود أن يعرف التقييم الأولي للسيد فييرا دي ميلو لأداء حكومته الائتلافية. وما هي التحسينات التي تبدو ضرورية؟ وهل تضطلع البلدان والوكالات المانحة بدور في هذا الميدان؟

وبغية نجاح جهود الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية يرى الاتحاد الأوروبي أنه من الضروري تعزيز مناخ من السلم والاستقرار في تيمور الشرقية. وفي هذا السياق يذكِّر الاتحاد الأوروبي بمطلب مجلس الأمن بتاريخ ٣ آب/أغسطس في هذا المجال ويرى أنه من المهم أن تعقد جلسة إحاطة خاصة عن الحالة العسكرية. ويود الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة أن يحصل على المعلومات الراهنة بشأن الاحتياجات العسكرية للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية، والآثار المترتبة على انعدام الأمن على طول الحدود مع تيمور الغربية، والتوزيع الفعال للموارد في الإقليم بما يتفق مع القيود الأمنية المحلية، وكذلك المهام التي أحيلت على نحو فعال إلى المكون العسكري للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية، واحتمالات زيادة تطوير البعثة.

ومثلما أكدت في الشهر الماضي فإن الاتحاد الأوروبي يعتبر أن الظروف القائمة الآن في تيمور الشرقية تسمح للتيموريين بالشروع في عملية مصالحة وطنية ثابتة ودائمة. وفي هذا السياق من الضروري أن يبدي المجتمع الدولي التزامه بدعم عمليات التعمير والتنمية في تيمور الشرقية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي مساعدة شعب تيمور الشرقية في هذه المرحلة الحرجة لإقامة دولته.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتعاون الممتاز في تيمور الشرقية بين الإدارة الانتقالية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات والصناديق المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة. ويعتقد أن نوعية هذا التعاون ينبغي أن تيسر في الوقت المناسب، عملية تبادل السلطة بين الإدارة الانتقالية والحكومة التيمورية. ولا يمكن لعملية حفظ السلام أن تحل محل برنامج تنمية طويل الأجل.

وتستفيد الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية من المساعدة الكبيرة التي يقدمها المجتمع الدولي.

والنتائج التي أحرزت كبيرة وتستحق الإشادة بحماس. ولكن، مثلما هو شأن أي عملية أخرى لحفظ السلام، من المفيد أن نقيِّم باستمرار تكاليف وفوائد الوسائل المتاحة للنجاح. وسيواصل الاتحاد الأوروبي بطبيعة الحال إيلاء اهتمام لهذا الجانب.

وأود الآن أن أذكر بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي نقطتين تشكلان مصدر قلق خاص لنا وللمجلس بأكمله. وأعني أنشطة المليشيات، وحالة اللاجئين في تيمور الغربية، ونحن مقتنعون بأنه يمكن أن تكون لهما مضاعفات خطيرة جدا على تطور الحالة السياسية في تيمور الشرقية، وقد تُعرِّضان للخطر كل ما أحرزه المجتمع الدولي من خلال إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

إن الاتحاد الأوروبي يدين بشدة نشاط المليشيات في تيمور الغربية. وهو يشجب على وجه الخصوص الاغتيال الجبان الذي حدث في ٦ أيلول/سبتمبر في أتامبوا لثلاثة من موظفي المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. ويحث الإتحاد الأوروبي السلطات الإندونيسية على اعتقال ومحاكمة مرتكبي ذلك العدوان وإنهاء نشاط المليشيات المزعزع للاستقرار. ويدعوها الاتحاد أيضا إلى ضمان أمن اللاجئين وموظفي الإغاثة الإنسانية في تيمور الغربية حتى يتسنى لهم استئناف عملهم عما قريب. وبإيجاز، يدعو الاتحاد الأوروبي إندونيسيا إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٣١٩ (٢٠٠٠)، المتخذ بتاريخ ٨ أيلول/سبتمبر.

ويحيط الاتحاد علما بالخطوات الأولية التي اتخذتها الحكومة الإندونيسية بغية نزع سلاح المليشيات وحلها. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن يتواصل هذا العمل وأن تتخذ تدابير للتأكد من أن أعضاء المليشيا المتروعة السلاح لن يجدوا أي وسيلة للتسلح من جديد.

ويذكِّر الاتحاد الأوروبي بالحاجة الماسة إلى تسوية مسألة اللاجئين في تيمور الغربية في أقرب وقت ممكن. واستئناف المساعدة الإنسانية في تيمور الغربية وإعادة توطين اللاجئين شرطان أساسيان للسلام والاستقرار الدائمين. والاتحاد الأوروبي مستعد، مع المنظمات الإنسانية الدولية المعنية، لمساعدة الحكومة الإندونيسية على حل مشكلة اللاجئين في تيمور الغربية.

ويود الاتحاد أن يعرف ما هي التدابير التي تخطط لها إندونيسيا، والإدارة الانتقالية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، لتحقيق عودة اللاجئين إلى تيمور الشرقية أو إعادة توطينهم في إندونيسيا. وفي هذا السياق، يدعو الاتحاد الأوروبي الحكومة الإندونيسية إلى أن تؤكد موافقتها على زيارة بعثة مجلس الأمن المقبلة لترافق الجهود المبذولة على الصعيد الوطني من أجل تنفيذ القرار ١٣١٩ (٢٠٠٠).

إن الفترة الانتقالية في تيمور الشرقية تمر بمرحلة حاسمة. ويجب على بعثة الأمم المتحدة أن تواصل، مع التيموريين الشرقيين، بناء دولة ديمقراطية جديدة، تندمج تماما في المنطقة، وتعيش في سلام مع جميع جيرانها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل فرنسا على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ساتوه (اليابان) (تكلم بالانكليزية): عندما نتذكر الدمار الذي حدث في تيمور الشرقية قبل سنة، يتبين لنا كبر مقدار ما أنجز منذ ذلك الحين. فقد أحرز تقدم كبير في إنعاش تيمور الشرقية وتعميرها، وقطعت الاستعدادات لنيل استقلالها شوطا بعيدا. ونحن نشيد بجهود موظفي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، تحت قيادة السيد

سيرجيو فييرا دي ميللو المقتدرة، وخاصة في ضوء الظروف الشاقة التي كان يتعين عليهم أداء عملهم في ظلها.

غير أن الحالة التي تكتنف تيمور الشرقية تمر بمرحلة حرجة. فتزايد أنشطة الميليشيات أودى بحياة العديد من موظفي حفظ السلام التابعين لإدارة الأمم المتحدة المؤقتة، الذين يكرسون أنفسهم بلا كلل لضمان الأمن في تيمور الشرقية. والاغتيال الوحشي والمروع لثلاثة من موظفي مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بتاريخ ٦ أيلول/سبتمبر، في أتامبوا، حمل المفوضية على إيقاف أنشطتها الإنسانية وإجلاء موظفيها من تيمور الغربية.

ومهمة بناء الدولة في تيمور الشرقية، الشاقة في حد ذاتها، يجب ألا تقوضها غارات الميليشيات. وهناك حاجة عاجلة إلى العمل على استعادة القانون والنظام في تيمور الغربية ومواجهة محنة اللاجئين، الذين لم يعودوا يتلقون مساعدة من الوكالات الدولية. والمهمة الأساسية في معالجة جميع هذه المشاكل، كما ذكرت في مناسبات سابقة، هي القضاء على أنشطة الميليشيات المتصفة بالعنف، في تيمور الشرقية والغربية معا. وتحقيقا لذلك، يجب نزع سلاح الميليشيات وحلها في تيمور الغربية، ويجب تقديم مرتكبي الاغتيال البشع للعاملين في مفوضية شؤون اللاجئين إلى العدالة. وكما ورد بوضوح في القرار ١٣١٩ (٢٠٠٠)، فالحكومة الإندونيسية وحدها هي التي تستطيع معالجة الحالة بفعالية.

ولذا فإن اليابان ترحب بالجهود الجارية والدؤوبة التي تبذلها الحكومة الإندونيسية لنزع سلاح الميليشيات. وبينما نتفهم درجة تعقيد هذه المهمة فإننا نأمل بإخلاص أن تتمخض جهود الحكومة الإندونيسية عن نتائج ملموسة، تمهد بدورها الطريق لحل مشكلة اللاجئين.

وفي ذات الوقت، يجب على المجتمع الدولي أن يدعم جهود حكومة إندونيسيا، ولاسيما في ضوء المصاعب الداخلية التي تواجه الحكومة في جهدها لتعزيز الديمقراطية والمحافظة على سلامتها الإقليمية. وفي هذا السياق، ينبغي التفكير جيدا في مسألة إرسال بعثة من مجلس الأمن. ونحن نثق بأن المجلس سيكون قادرا على إيفاد بعثة بطريقة تيسِّر للحكومة الإندونيسية إيجاد حلول للمشاكل القائمة.

وبرنامج اللاجئين أيضا يتطلب جهودا مكثفة. وقد عاد أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ لاجئ إلى تيمور الشرقية، بفضل جهود مفوضية اللاجئين والحكومة الإندونيسية. ولكن في الشهور الأخيرة توقفت عمليات العودة. ولذا فإننا نرحب بالتزام الحكومة الإندونيسية بوضع خطة عمل شاملة وتنفيذها، بالتشاور الوثيق مع مفوضية اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية. وأود أن أشدد على أنه يجب أن تكون الخطة نهائية وقابلة للتطبيق. ويجب أيضا أن تستجيب لرغبة كل لاجئ. ولا شك في أن تنفيذها سيكون مهمة ضخمة وصعبة، وإذا كانت السلطات الإندونيسية في حاجة إلى المساعدة ينبغي للمجتمع الدولي ألا يتردد في تقديم الدعم. واليابان بدورها مستعدة للإسهام بأقصى ما تستطيع.

ويجب التمكين من استئناف الأنشطة الإنسانية، مثل أنشطة مفوضية اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية، في تيمور الغربية. ولن يتسنى ذلك إلا بضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني. وقد ظلت اليابان تشدد دائما على أهمية حماية الموظفين الدوليين، ولكن من المؤسف أن الموظفين الذين يعملون للوكالات الإنسانية مثل مفوضية اللاجئين هم الذين يتعرضون للخطر بشكل متكرر. وموت أحد موظفي مفوضية اللاجئين مؤخرا في غينيا يذكرنا بذلك مرة أخرى. ولذا فإننا نحث حكومة إندونيسيا على بذل كل جهد لضمان سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني. وندعو أيضا

وكالات الأمم المتحدة إلى أن تتخذ كل الاحتياطات الممكنة لضمان سلامة موظفيها.

ويجب أن تؤدي كل جهودنا الرامية إلى التغلب على التحديات المباشرة التي أكدت عليها اليوم إلى تحقيق هدفنا الطويل الأمد المتمثل في إنجاح بناء الدولة في تيمور الشرقية بصورة سلمية.

ومن الأهمية بمكان، أن يبذل كل جهد ممكن لتشجيع المصالحة الوطنية من خلال الحوار بين التيموريين الشرقيين. كما أن تجريد الميليشيات من السلاح وحلها شرط لا غنى عنه لتحقيق هذا الهدف. ونشيد بالجهود التي تبذلها الإدارة الانتقالية لتسهيل هذا الحوار، ونأمل أن تستمر. وللحكومة الإندونيسية، أيضا، دور هام في هذه الجهود. والمساعدات الدولية لإعادة تأهيل وإعمار تيمور الشرقية، لها أيضا دور حيوي، حيث أن عملية المصالحة ستكون لها فرصة أكبر للنجاح لو توفرت لشعب تيمور الشرقية آفاق اقتصادية واجتماعية أكثر إشراقا.

وستبقى اليابان ملتزمة بالقيام بواجبها في تقديم هذه المساعدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل البرازيل، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم لكم بالشكر على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة عن الحالة في تيمور الشرقية. وهذه الاجتماعات تتيح فرصة هامة للدول غير الأعضاء في المجلس للإعراب عن آرائها.

ويسعدني أن أرحب بحضور السيد راموس هورتا في هذه القاعة، والذي كانت قيادته حاسمة في الكفاح من أجل تقرير المصير في تيمور الشرقية. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام والمدير الانتقالي في تيمور الشرقية، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، على الإحاطة الإعلامية التي وافانا بها. وما كان يمكن أن تكون هذه الإحاطة أكثر إيضاحا لجذور مشكلة الأمن في تيمور الشرقية، ونوافق على ما جاء في تحليله.

والحدث الذي وقع في أوائل هذا الشهر في أتامبوا، بتيمور الغربية، هزنا جميعا. وينبغي أن نسأل أنفسنا هل هناك أي شيء كان يمكن عمله لمنع هذا العنف. إن قتل العاملين في المجال الإنساني لم يكن غير متوقع. فقد أبلغ مجلس الأمن مرارا وتكرارا بتردي الحالة الأمنية في المنطقة. وثمة عاملين آخرين في المجال الإنساني تعرضوا للضرب والتحرش بهم من قبل، بينما كانوا يقومون بواجبهم لتخفيف محنة اللاجئين.

وفي ظل هذه الخلفية، فإن التصرفات المؤسفة التي اقترفت في أتامبوا لم تكن بأي حال فورة غضب مفاجئة. وربما يكون اغتيال أوليفيو ميندونشا قد أثار العنف، إلا أنه لم يكن بالتأكيد الدافع الرئيسي للهجوم. ويكمن السبب الحقيقي في عدم القيام بتجريد الميليشيا من السلاح وحلها، وإلقاء القبض على المتطرفين الذين يريدون تقويض العملية الراهنة لبناء دولة ديمقراطية في تيمور الشرقية. وما التهديدات الموجهة ضد موظفي الأمم المتحدة بعد الاحتفال في أتامبوا يوم الأحد الماضي بعملية تسليم السلاح، إلا عرض آخر لذلك.

وتؤيد البرازيل التنفيذ الكامل وغير المشروط لقرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠). ونرحب بتأكيد المبعوث الخاص للرئيس واحد خلال اجتماعه مع المجلس في الأسبوع الماضي، مجددا على اتخاذ تدابير لقمع العنف.

ومن الضروري أن تواصل إندونيسيا بذل قصارى جهدها بالتعاون مع المجتمع الدولي، من أجل تجريد الميليشيات من السلاح، وتقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة،

وحماية اللاجئين. وتأمل البرازيل بأن تكون الإجراءات التي تتخذها إندونيسيا فعالة في تجريد الميليشيات من السلاح وإلقاء القبض على زعمائهم.

وإننا نشعر بالقلق الشديد، إزاء نقص الإمدادات من الأغذية والأدوية والمياه في مخيمات اللاجئين. ولا بد من القيام بعمل عاجل للحيلولة دون وقوع كارثة إنسانية أكبر.

إن إيجاد حل دائم للاجئين المتبقين في تيمور الغربية لا يتطلب توفير الموارد فحسب، بل يحتاج إلى قدر كبير من الإرادة السياسية لإزالة أسباب السخط والتطلع إلى مستقبل يسوده السلام والرخاء لكل التيموريين. وينبغي ألا تبنى دولة تيمور الشرقية المستقلة على الانتقام، والعنف، ورد الاعتداء، بل يجب أن تقوم على أساس حكم القانون، والمشاركة والديمقراطية والتعددية. وينبغي أن يكون هناك مجال في هذه الدولة الجديدة لكل من يلتزمون بالديمقراطية.

غير أنه من الأهمية، كذلك، التأكيد على أن المصالحة الحقيقية لا يمكن أن تتحقق ما لم تتصالح تيمور الشرقية مع ماضيها القريب. ومن المهم أيضا ألا تمر انتهاكات حقوق الإنسان دون عقاب، لأنه لا يمكن للمصالحة الحقة أن تتعايش مع إفلات المجرمين من العقاب.

وأخيرا، وعلى الرغم من كل الشدائد، فإن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تحت القيادة المتمكنة للسيد سيرجيو فييرا دي ميلو، تبذل قصارى جهدها من أجل تهيئة الظروف لبناء تيمور شرقية ديمقراطية ومستقرة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل موزامبيق. وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دوس سانتوس (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أشارك من سبقوني في الكلام وذلك بتهنئتي الخالصة لكم، سيدي الرئيس، لتوليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر أيلول/سبتمبر. ونشكركم على عقد هذه الجلسة وإتاحة الفرصة لنا للمشاركة في المناقشة. كما نود أن نزجي التهنئة لسلفكم على الأسلوب الممتاز الذي أدار به عمل المجلس خلال الشهر الماضي.

ونرحب بحرارة بحضور السيد خوسيه راموس هورتا نائب رئيس المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، وهو الحائز على جائزة نوبل للسلام تقديرا لدوره في الكفاح من أجل تقرير المصير لشعبه.

قبل عام مضى، اتخذ شعب تيمور الشرقية، من خلال استفتاء حر ونزيه، قراره التاريخي بالتصويت لصالح الاستقلال. ومنذ ذلك الحين، شهدنا تطورات إيجابية نتيجة لتصميم شعب تيمور الشرقية على العيش في بيئة يسودها السلم والاستقرار، والبدء بعملية كبيرة لإعادة البناء الوطني. وبدعم من الإدارة الانتقالية، شرع التيموريون في النهوض بحوار سياسي وطني، سوف يسهم في تحقيق مصالحة وطنية وإرساء الأساس لحكومة في المستقبل.

ويسعدنا بالمثل، ذلك التقدم الملموس في استعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية. ويثلج صدرنا إعادة افتتاح عدد كبير من المدارس بالرغم من الظروف الصعبة التي تعمل في ظلها. وقد بدأ نظام رعاية الصحة العامة في العودة إلى نشاطه ببطء، بدعم من الأمم المتحدة، والبلدان المانحة، والمنظمات غير الحكومية.

ونعتقد أن إنشاء الإدارة الانتقالية سيقطع شوطا طويلا في تحسين الأحوال المعيشية للشعب، وترسيخ الأسس لتيمور الشرقية المستقلة.

إننا نشعر بقلق بالغ حيال استمرار أعمال العنف وأنشطة زعزعة الاستقرار التي تقوم بها الميليشيات المسلحة، بانتهاك حدود تيمور الشرقية، ومهاجمة قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتقويض عودة ما يزيد على ٠٠٠ ١٠٠ لاجئ. وأن الهجوم الأخير من جانب الميليشيا ضد مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في أتامبوا، والذي أسفر عن مقتل ثلاثة من الموظفين الدوليين، وتدمير المكتب، هو دليل واضح على الأعمال العنيفة التي تقترفها الميليشيات.

وبينما نعرب عن الإجلال للعاملين الدوليين الأبطال الذين آثروا رعاية ومساعدة الناس في تيمور الشرقية لا يسعنا القبول باستمرار أعمال العنف التي توجد بيئة من عدم الاستقرار. ونناشد حكومة إندونيسيا أن تتخذ كل الخطوات الضرورية لوقف أنشطة الميليشيات تلك. وينبغي أن يتم هذا بصورة عاجلة للغاية حتى يمكن تخفيف معاناة التيموريين الشرقيين وتيسير قيام العاملين الدوليين بمساعدتهم. وننوه بالأنباء التي تفيد أن حكومة إندونيسيا شرعت في عملية تجريد الميليشيات من السلاح. ونرجو أن تستمر هذه العملية بفعالية وبلا هوادة وأن تتوج بتسريح قوات زعزعة الاستقرار هذه.

ونسجل امتناننا العميق وتقديرنا للممثل الخاص للأمين العام ولمدير الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، لا لتقريره الهام اليوم فحسب بل ولجهوده الدؤوبة وتفانيه في قضية السلام والاستقرار في تيمور الشرقية. فبقيادته تؤدي البعثة عملا رائعا بتوفير كل الظروف اللازمة لاستقلال الإقليم الذي طال انتظار شعب تيمور الشرقية له وكذلك المجتمع الدولي. وباعتبار موزامبيق بلدا ناطقا بالبرتغالية، وباعتبارها الرئيسة الحالية لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، فإنها ستواصل إسهامها المتواضع في البعثة وفي العملية الانتقالية حتى يمكن أن نحتفل قريبا بدخول تيمور الشرقية المستقلة في جماعتنا بصفتها العضو الثامن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل موزامبيق على كلماته الرقيقة الموجهة لشخصي.

والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثل نيوزيلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد باولز (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيادة الرئيس لدعوتكم إلى عقد هذه الجلسة العامة لمجلس الأمن وللفرصة التي اتحتموها لي للتحدث أمامه.

وكما قلت سابقا في مجلس الأمن فإن لنيوزيلندا اهتماما مباشرا بأمن واستقرار تيمور الشرقية. والواقع أنني وأنا أتكلم الآن يكون رئيسي وزرائنا في ديلي وسوف يلتقي قريبا بقوات نيوزيلندا المرابطة مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية، في سواي. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع اصطدمت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في نيوزيلندا مرة أخرى بوحدات الميليشيات العدوانية ذات التسليح الثقيل في منطقة سواي، التي لا تبعد أكثر من ثمانية كيلومترات عن حدود تيمور الغربية.

ولذا فنحن نضم صوتنا إلى وصت أعضاء المجلس وغيرهم من المطالبين بتنفيذ حكومة إندونيسيا لقرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠) دونما تأخير. ولا بد من تخليص تيمور الغربية من وحدات الميليشيات الخطرة التي دللت للعالم على أنها لا تهتم كثيرا بالاستقرار في تيمور الشرقية أو تيمور الغربية. فوحدات الميليشيات هذه بتواجدها وأعمالها تحول بين المجتمع الدولي ومساعدة حكومة إندونيسيا على تقديم المساعدة التي تمس الحاجة إليها إلى اللاجئين من التيموريين الشرقيين. وكلما طالت إقامة هذه المليشيات في تيمور الغربية ازدادت زعزعة الاستقرار على الحدود مع تيمور الشرقية ووصلت الحالة إلى حد لا يطاق. فيجب القبض

فورا على أفراد المليشيات وخاصة القادة، المتهمين في حالات قتل الأفراد المدنيين والعسكريين التابعين للأمم المتحدة والمدنيين الأبرياء، مؤخرا، وتقديمهم إلى المحاكمة.

ونحن لا نقول ذلك دون فهم للتعقيدات التي تواجه حكومة الرئيس عبد الرحمن واحد الإندونيسي. فحكومة نيوزيلندا راغبة في تقديم مزيد من المساعدة ولكننا لا نستطيع ذلك إلا بعد استعادة السلام والأمن في تيمور الغربية، وبعد أن يكون باستطاعة أفراد المساعدة الإنسانية الدولية العودة دون خوف على حياتهم. ولذا فنحن نطالب مجددا بالتعجيل بإرسال بعثة مجلس الأمن إلى إندونيسيا وتيمور الشرقية للمساعدة في هذه الظروف الخطرة.

وأخيرا، نعرب عن امتناننا للممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو ولكل موظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية لتفانيهم المستمر في إعداد تيمور الشرقية للاستقلال. وسوف تواصل نيوزيلندا تقديم الدعم إلى التيموريين الشرقيين وإلى البعثة طالما استمرت رحلة تيمور الشرقية صوب إقامة الدولة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل نيوزيلندا على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثلة استراليا. فأدعوها إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة وينسلي (استراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيادة الرئيس على الترتيب لعقد هذه الجلسة العامة للمجلس، التي أتاحت لغير أعضاء المجلس ولغيرهم ممن لهم مصالح حيوية ومباشرة بهذه المسائل، ومن أمثال خوسيه راموس خورتا الذي نرحب به كثيرا، وأتاحت الفرصة لا لمجرد الاستماع المباشر إلى الممثل الخاص للأمين العام بل والاستماع إلى آراء كل أعضاء المجلس، فيما استطيع أن أصفه بأنه أسلوب غير منمق وغير مختصر.

ومن خلالكم، سيادة الرئيس، أشكر أيضا السيد فييرا دي ميلو لإحاطته السريعة ولكنها في الواقع مؤثرة. وتولي حكومتي تقديرا كبيرا للتقدم الذي أحرز بقيادته بصفته مدير الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية. ونهنئه وكل أعضاء بعثته تهنئة حارة لمواصلتهم الإدارة الفعالة للعملية الانتقالية رغم الكثير من التحديات المستمرة لعملهم.

وبالإضافة إلى إشادتنا بفريق البعثة في الميدان في تيمور الشرقية، ونغتنم هذه الفرصة أيضا للإشادة بكل موظفي الأمانة العامة بمقر الأمم المتحدة الذين يدعمون أنشطة البعثة من هذا المكان. فهم يتعرضون للكثير من الضغود والطلبات؛ ومع ذلك يواصلون الاضطلاع بمسؤولياتهم بمنتهى الفعالية ويبدون التزامهم الحق وتفانيهم من أجل نجاح هذه العملية الفريدة التي تقوم بها الأمم المتحدة.

وواضح أن هذه الجلسة العامة تتيح فرصة جاءت في وقتها لأن يعرب أعضاء المجلس وسائر أعضاء المجتمع الدولي عن استمرار قلقهم إزاء الحالة الأمنية في تيمور الشرقية وتيمور الغربية على حد سواء، ونظل نولي أولوية عالية لبروز تيمور الشرقية في المستقبل دولة مستقلة يسودها الاستقرار والديمقراطية والأمن وتقيم علاقات حسنة مع إندونيسيا ومع جيرانها في المنطقة. أما الحالة في تيمور الغربية فتمثل مصدر قلق عميق لاستراليا لأنها تواصل تقويض التقدم صوب هذه الأهداف جميعها.

ويساور حكومتي قلق بالغ إزاء استمرار أنشطة المليشيات والتردي الواضح في الحالة الأمنية في تيمور الغربية منذ المناقشة العامة الأخيرة في مجلس الأمن. وندين هجمات المليشيات التي أسفرت عن وفاة ثلاثة من موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أتامبوا في مطلع أيلول/سبتمبر. وتعرب حكومتي عن أحر التعازي

للحكومات والأسر التي أصابها هذا الحزن. ونتطلع إلى أن تكفل حكومة إندونيسيا تقديم الجناة سريعا إلى العدالة. وتؤيد استراليا بشدة قرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠) المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ونتطلع إلى تنفيذه العاجل بل والكامل.

ونرحب بتعهد الحكومة لإندونيسية بحل المشاكل الأمنية في تيمور الغربية، وبصفة خاصة بالجدول الزمني الذي وضعته لتجريد المليشيات من أسلحتها. ونشير إلى أن إندونيسيا تنفذ حاليا هذا الجدول، ونسلم بأن أمام العملية بعض الوقت حتى تنفذ بالكامل.

بيد أنه في هذا السياق فإن مما يبعث على الانزعاج الشديد الأنباء التي تتحدث عن مواصلة أعضاء المليشيا لأفعالهم دون عقاب أثناء تنفيذ العملية التي رسمتها إندونيسيا مثلما في الوحدات التي اعقبت الاحتفال بنزع السلاح في اتامبوا يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر. كما تؤكد حوادث اتصال الميليشيات بعمليات الإدارة الانتقالية لحفظ السلام في تيمور الشرقية في الأيام الأخيرة، ضرورة اتخاذ إجراءات إضافية. وهناك حاجة للقيام بما هو أكثر من ذلك إذا أريد لعملية نزع السلاح أن تنجح. ويوجد بالتحديد عدد من الخطوات التي تعتقد حكومتي أن هناك حاجة لاتخاذها لكي تنجح هذه العملية. وهي تشمل التسليم الدائم – الطوعي أو الجبري – من قبل الميليشيا لجميع الأسلحة، واعتقال ومحاكمة المتهمين من قبل موظفي مفوضية اللاجئين، واعتقال أعضاء المليشيات الرئيسيين، وتفريق الميليشيات.

ويتعين على السلطات الإندونيسية، ولا سيما القوات العسكرية الإندونيسية، والشرطة أن تتخذ أية خطوات ضرورية للوفاء بتعهدات إندونيسيا إلى مجلس الأمن. إن استراليا والمجتمع الدولي، كما أوضح ذلك بإسهاب من سبقني من المتكلمين، يراقبان عن كثب جدوى الخطوات الجاري اتخاذها على الطبيعة، ونتطلع إلى تحقيق نتائج ملموسة.

ومن الواضح أن حسم مشكلة المليشيات في تيمور الغربية امر هام ليس فقط للمجتمع الدولي، وليس فقط لتيمور الشرقية وللاجئين التيموريين الشرقيين الباقين في المخيمات، وإنما لإندونيسيا ذاتها. إن أنشطة المليشيات في تيمور الغربية تؤثر سلبا على الأمن الداخلي لإندونيسيا ولها تأثير ضار على التصورات الدولية.

وفي نهاية المطاف، سيكون حل المشكلة الأمنية في تيمور الغربية حاسما بالنسبة لحل حالة اللاجئين هناك. وتؤكد استراليا أهمية تقديم إندونيسيا للأمن الفعال لضمان عدم وجود تخويف من الميلشيات، ووجود وصول مفوضية اللاجئين غير المعاق إلى المخيمات، ووجود عملية تسجيل موثوق فيها. ولقد أشار المجتمع الدولي بالفعل إلى رغبته في تقديم المساعدات في تنفيذ اقتراح إندونيسيا بإغلاق مخيمات اللاجئين. ومع ذلك، فإن توفير إندونيسيا للأمن الفعال يظل شرطا أساسيا لتقدمنا بمثل هذه المساعدات، ولا تستطيع تأمين ذلك سوى إندونيسيا.

حتى ونحن نركز على مشكلة الميليشيات هذه، فنحن نحتاج جميعا، كما ذكَّر الممثل الدائم لكندا المجلس، أن نحتفظ بتركيزنا على حالة اللاجئين الآن، بدون حضور أو حماية مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين أو موظفيه الدوليين. وفي هذا الوقت الحرج جدا، من المهم أيضا أن تتخذ السلطات التيمورية الغربية تدابير فعالة لحماية مصالح اللاجئين، بما في ذلك عن طريق التوزيع الفعال للمؤن الغذائية والضرورات الأخرى التي ذكرها الممثل الدائم للبرازيل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثلة استراليا على كلماتها الرقيقة التي وجهتها إليَّ.

المتكلم التالي هو ممثل إندونيسيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ديليبيسونو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، يا سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. وأقدم تهنئتي أيضا إلى سلفكم، الممثل الدائم لماليزيا، على قيادته الماهرة لأنشطة المجلس الشهر الماضي. واسمحوا لي أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد سيرغيو فييرا دي ميللو، على تقريره عن الحالة في تيمور الشرقية.

ومنذ اتفاق نيويورك لشهر أيار/مايو ١٩٩٩ وعقد المشاورة الشعبية في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩، كنا شاهدين على تحول مدهش لمسألة تيمور الشرقية. والواقع أن حكومة إندونيسيا المنتخبة بصورة ديمقراطية مجددا بقيادة الرئيس عبد الرحمن واحد، قامت فور توليها المسؤولية الرسمية، باحترام قرار الشعب التيموري الشرقي. وفي ذلك الصدد، ينبغي ملاحظة أن الرسالة المؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر والموجهة من الرئيس واحد إلى الأمين العام نقلت قرار المجلس الاستشاري الشعبي بشأن ترتيبات نقل السلطة. ورغم الجهود المخلصة والمنسقة لحكومتي على مدى السنة الماضية، فقد دفعت حادثة اتامبوا بتاريخ ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ للأسف إلى مقدمة المشاكل المتبقية، بما في ذلك ما يتعلق منها باللاجئين في تيمور الغربية، والذين أصبحوا يشكلون تحديات هائلة لجميع الأطراف المعنية.

وفي ذلك الصدد، يود وفدي أن يؤكد قراره بشأن ضرورة إيجاد حل شامل للمشاكل المتبقية المتصلة بهذا البند، والتي لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق اعتماد تدابير جسورة بشأن أربع مسائل رئيسية. وسوف تتضمن هذه المسائل، أولا، إجراء تحقيق في حادث اتامبوا الذي وقع في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وتقديم المسؤولين عنه إلى المحاكمة؛ وثانيا، نزع سلاح الميليشيات؛ وثالثا، الوصول إلى حل شامل لمشكلة اللاجئين التيموريين الشرقيين؛ وختاما، تشجيع المصالحة بين التيموريين الشرقيين.

أما فيما يتعلق بالتحقيق في حادث اتامبوا في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وتقديم المرتكبين إلى العدالة، فقد أعطت الحكومة الإندونيسية معالجة هذه المسألة أولوية. وتواصل السلطات المختصة التحقيقات في قتل ثلاثة من موظفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وفي قتل أوليفيو مندوسا موروك. وفيما يتعلق بالجريمة السابقة، اعتقل مشتبه فيه اسمه سيستو بريرا ويجري استجوابه. وبعد وقوع هذا الحدث المفجع بشهر تقريبا، لم يهدأ غضبنا. ويضطر وفدي إلى توضيح أن مسؤولي الشرطة المناوبين قاموا، في الجو المشحون بالانفعال والناتج عن قتل قائد للميليشيا يوم ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بالطلب إلى جميع موظفي مفوضية اللاجئين إخلاء المكتب تحت حماية مسؤولي الشرطة. ومن هؤلاء الموظفين الـ ١٣، التزم ١٠ موظفين بهذا الطلب وصوحبوا إلى بر السلامة، بينما اختار ثلاثة من موظفي المفوضية البقاء ومن ثم لم يمكن إنقاذهم.

وبشأن مسألة نزع السلاح والمليشيات، اعتمدت الحكومة الإندونيسية نهجا من خطوتين. وأرست الخطوة الأولى إطارا زمنيا محددا لقيام الميليشيات بتسليم أسلحتها طواعية بحلول ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وفي ذلك التاريخ، وفي احتفال شهده نائبة الرئيس ميغاواتي سوكارنو بوتري، ورسميون إندونيسيون آخرون رفيعو الرتبة، وكذلك رسميون من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، وقام أعضاء الميليشيات بتسليم الأسلحة الموجودة في حوزتهم وتضمن ذلك التسليم الطوعي لعدد ٨٨٨ من الأسلحة المصنعة محليا، و ٣٤ قطعة سلاح عادية، وأربع قنابل يدوية، و ١٠٠٠ طلقة.

ويود وفدي أن يشدد على أن عملية نزع أسلحة الميليشيات لم تبدأ في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ولكنها كانت عملية مستمرة منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وأسفرت عن مصادرة ٨١٧ قطعة من الأسلحة النارية، تتألف من ٢١٤ قطعة من الأسلحة العادية و ٦٠٣ قطع من الأسلحة المصنوعة محليا، و ١٩ ٩٢٦ قطعة ذخيرة و ٦٦ قنبلة يدوية. وقامت الحكومة الإندونيسية، وعيا منها بمدى تعقيد هذه العملية ولضمان القيام بها بطريقة منظمة وسلمية وشاملة، بتمديد الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ومنذ ذلك الحين تم تسليم ٢١٥ قطعة إضافية من الأسلحة بما فيها أربع قطع من طراز م - ١٦، و ١٣ قنبلة يدوية، و ١ ٩٠٠ قطعة ذخيرة.

وفي ضوء هذه الحقائق، تعتبر السلطات الإندونيسية أن تعليقات معينة فيما يتعلق بتسليم الأسلحة في ٢١ أيلول/سبتمبر. طُرحت بما يدعو إلى الأسف وتتسم بعدم الحكمة، لأنها تدل على عدم تقدير للحقائق السائدة المتصلة بعملية نزع السلاح. كل سلاح من تلك الأسلحة كان سيؤدي إلى تشويه المدنيين الأبرياء أو إلحاق أذى بهم أو قتلهم. ولا يجوز ولا يجب أن يؤدي أي قصور في احتفال التسليم إلى طمس الحقيقة الأساسية التي لا يمكن التنازع عليها وهي أنه جرى تسليم كمية كبيرة من الأسلحة إلى الشرطة في ذلك اليوم، وأنه، تبعا لذلك، تعززت حالة الأمن في مخيمات اللاجئين وفي أتامبوا بصورة عامة. وفضلا عن ذلك، تدل التعليقات على عجز حاد عن إدراك الأهمية السياسية لمناسبة اختار منها أفراد معينون السعي إلى تحقيق أمانيهم المشروعة بالوسائل السلمية ونبذ العنف.

وإندونيسيا تعترض بشدة أيضا على أي إيحاء بأن الشجار الذي اندلع عقب احتفال التسليم دليل على عجز الشرطة الإندونيسية عن المحافظة على النظام. بل على النقيض من ذلك، فبالرغم من احتمال تفجر الموقف، تمكنت الشرطة من اقتياد الحشد الهائج إلى خارج مجمع الشرطة والسيطرة على الأسلحة التي تم تسليمها. وقطع الأسلحة التي استعيدت لمدة قصيرة سُلمت على جناح السرعة إلى القائد العسكري المحلي. وحماية الأفراد التابعين لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية الذين كانوا في المجمع في ذلك الوقت، ووفرت لهم الحراسة العسكرية الضرورية خلال رحلة عودتهم إلى مونتاعين في الطريق إلى ديلي.

وفي الحقيقة، أثبت الهياج الذي أعقب احتفال التسليم الإنذار الذي حذرت به الحكومة الإندونيسية بأن نزع السلاح حافل بالتحديات. وليست هذه ظاهرة محلية فريدة، بل هي في الحقيقة متأصلة في أي جهد لنزع سلاح أفراد أو مجموعات يميلون إلى الإبقاء على أسلحتهم. من أجل هذه الأسباب انصب التركيز أولا على المسائل المغرية.

وفضلا عن ذلك، وابتداء من ٢٧ أيلول/سبتمبر، قام فريق من القوات المشتركة بين الشرطة والقوات المسلحة الإندونيسية بتنفيذ العملية الكاسحة - الخطوة الثانية - وذلك بإغراء الناس على تسليم أسلحتهم التي كانت موجودة بكثرة، أو مصادرة تلك الأسلحة بالقوة. وبالرغم من استمرار تلك العمليات، فإنها لا تخلو من الأخطار، وليس أقلها ما يصيب الأشخاص العاديين، الذين تحتل سلامتهم وأمنهم مكانة بارزة. وفي ظل هذه الظروف، لا يجوز لنا أن نتبادل الانتقادات بعد فوات الأوان بشأن المعرفة الدقيقة المتوفرة لدى الأشخاص الموجودين في الميدان بالمهام التي يقومون بها، والتكلم على ثقة بالأمر والعصمة من الخطأ أو مطالبة إندونيسيا بلا نهاية لنزع أسلحة الميليشيات وحلها. وبدلا من ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يصدر عبارات لا تخطئ لتشجيع أولئك الذين يقومون، في هذه اللحظة الهامة للغاية، بأفضل الجهود الممكنة تنفيذا لهذه الأعمال الهامة.

من المفهوم أن بداية مرحلة مصادرة الأسلحة بالقوة في ٢٧ أيلول/سبتمبر أسفرت عن درجة من القلق في أتامبوا بسبب التوقع الحذر للإشاعات بشأن احتمال وقوع عنف أو فوضى عامة. ومن دواعي الامتنان ملاحظة أن تلك الافتراضات لم يكن لها أي أساس إلى حد كبير. إن الاستعراض الجيد لقوة الشرطة الإندونيسية حقق الأثر الردعي المقصود منه لدى مثيري الشغب المحتملين وطمأنة عامة الجمهور على سلامتهم وأمنهم. وبنفس القدر من الأهمية، واصلت الشرطة الإندونيسية والقوات المسلحة الإندونيسية العمل عن كثب مع السلطة المحلية، في المركز ومع المجتمع المحلي والقادة الدينيين لتعزيز الهدوء، مما أسفر عن المحافظة على القانون والنظام العام في أتامبوا.

قضية اللاجئين توجد على الدوام تقريبا معضلة للمجتمع الدولي، لا سيما بما تنطوي عليه من مشاكل متعددة الأوجه. ومسألة اللاجئين التيموريين الشرقيين ليست استثناء. وبعد أكثر من عام على وجود اللاجئين التيموريين الشرقيين في تيمور الغربية يتضح يوما بعد يوم أن وجودهم يسبب عبئا ماليا. لقد قامت إندونيسيا بأكثر مما يتعين عليها القيام به فيما يتصل بتقديم المساعدة إليهم. وتم تنفيذ خطوات عاجلة لتولي مهمة تقديم الإغاثة الإنسانية الطارئة بعد إغلاق مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومغادرة الوكالات الإنسانية الأخرى ذات الصلة. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر أشرفت نائبة الرئيس شخصيا على تقديم تلك المساعدة في أتامبوا. واتسم الدور الذي قامت به حكومة المقاطعة بالحيوية، حيث استهلت منذ ١٠ أيلول/سبتمبر المرحلة الأولى من عملية الإغاثة، وبالتحديد توزيع ١٠٤٠ طنا من الرز.

وخلال المرحلة الثانية، التي بدأت في ٢٧ أيلول/سبتمبر وتستمر حتى ٦ تشرين الأول/أكتوبر، سوف يتم توزيع ٩١٨ طنا من الرز، إضافة إلى نقد إضافي قدره ١ ٥٠٠ روبية لكل فرد في اليوم من أجل الوجبات. وبضرب عدد اللاجئين، البالغ ١٣٠ ٠٠٠ تقريبا في ١ ٥٠٠ روبية لليوم يكون المجموع ١,٩٥ بليون روبية.

وابتداء من ٦ تشرين الأول/أكتوبر سوف تمرر المساعدة عبر المراكز المتأثرة. ومن ثم، فإن إندونيسيا لا تتهرب من مسؤوليتها تجاه اللاجئين التيموريين الشرقيين. ويتعين أن تقوم الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، بدور هام لتقديم المساعدة المطلوبة بصورة عاجلة في ساعة الحاجة الحرجة هذه، وبغية تخفيف حدة النكبة على اللاجئين، يتعين عمل الكثير الذي تدعو إليه الحاجة بدلا من مجرد إلقاء الخطب والابتذال، مما يتعين تعزيزه بخطط عمل ملموسة. وحكومتي، كالعهد بها دائما، على استعداد للعمل مع الأمم المتحدة استلهاما بروح التعاون والاحترام المتبادل لحسم المشاكل المتبقية.

لقد أشارت حكومتي بصورة متواصلة إلى الحاجة الماسة إلى تعزيز المصالحة بين أفراد الشعب التيموري الشرقي من الانتماءات السياسية كافة، التي ذكرها السفير الفرنسي ومتكلمين آخرين. والأمل معقود على إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لتكفل بذل جهد لتعزيز عملية مصالحة شاملة تماما. ومن دواعي الأسف أنه لم يتحقق سوى تقدم ضئيل حتى الآن في هذا المضمار. وفي حين يوجد مبرر للمطالبات بنزع السلاح الموجهة إلى الجانب الذي يؤيد الاندماج، ينبغي تطبيقها بالمثل على جبهة فالنتيل أيضا إذا أريد لعملية مصالحة حقيقية أن تبدأ. إن مجرد نزع سلاح جانب واحد لن يقدم إلا فترة سلام قصيرة، لأن الشعور بالامتعاض والغضب سوف يستمر وسوف يتبين أن السلام الدائم يبقى بعيد المنال.

لذلك تعاونت حكومتي مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لتسهيل المصالحة على هذا النحو

وحكومتي على استعداد للعمل من أجل تحقيق هذه الغاية. وفي هذا الصدد، يجدر التنويه بأن إندونيسيا هي التي بادرت بالدعوة إلى الاجتماع الذي عقد في دنبا سار في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، واشتركت فيه إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وقادة المركز الوطني للمقاومة التيمورية، وقادة الجماعات الموالية للاندماج.

فيما تتابع تيمور الشرقية التقدم على طريق الاستقلال، من الأهمية القصوى أن نشجع الجماعة التي أيدت الاندماج، والتي تمثل ٢١,٥ في المائة من عدد السكان، على المشاركة في عملية بناء الدولة، إذ لها حقوق ومسؤوليات مماثلة لحقوق ومسؤوليات المؤيدين للاستقلال. وينبغي بذل هذه الجهود بأمانة، إذ أنها تشكل الطريق السليم الوحيد للاستعاضة عن عقود من الريبة والعداوة بمستقبل من الرخاء يقوم على الثقة والمودة. وسيمكن للشعب حينئذ أن يضع هذا الصراع وراءه وأن يتطلع إلى الأمام وإلى فتح فصل جديد في حياته يسوده السلام والوئام والاستقرار.

وفي محاولة لكفالة أن يكون المجلس على علم بالتطورات التي تطرأ على الساحة، أوفدنا مبعوثا إندونيسيا خاصا ليقدم إحاطة إعلامية لأعضاء المجلس بشأن خطة العمل الشاملة لنزع سلاح المليشيات والتدابير الهامة الأخرى التي اتخذناها بالفعل. وفي متابعة لذلك، سيعود وزير الخارجية شهاب إلى نيويورك في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ ليقدم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن والأمين العام بشأن التقدم الذي أحرزته الحكومة الإندونيسية في مجال تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣١٩ (٢٠٠٠). وهذه الأعمال توضح إخلاص حكومتي والتزامها بكفالة وجود قناة مفتوحة للاتصالات والمعلومات بين إندونيسيا والأمم المتحدة بشأن التطورات التي تطرأ على الحالة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل إندونيسيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أعطي الكلمة للسيد سيرجيو فييرا دي ميلو ليجيب على الملاحظات والأسئلة التي أثيرت.

السيد فييرا دي ميلو (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أتوجه بالشكر إلى كل المتكلمين لما عبروا عنه من دعم، ليس لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية فحسب بل إلى التيموريين الشرقيين عموما أيضا في هذه المرحلة الانتقالية الصعبة إلى الاستقلال.

ممثل ماليزيا، السفير حسمي شجعلنا على أن نقيم روابط وترتيبات مع جمهورية إندونيسيا. إنه على حق، وكما يعرف فقد بدأنا في المراحل المبكرة جدا عملية من المفاوضات الثنائية عززها بيان صدر خلال زيارة الرئيس واحد إلى ديلي في ٢٩ شباط/فبراير ووقعت عليه أنا ووزير الخارجية علوي شهاب، رسم مسار المفاوضات الثنائية التي ستجري في المستقبل، وتلك المفاوضات مستمرة ولا بد لي من أن أقول إنها أحرزت تقدما كبيرا في عدد من المجالات الهامة من حيث رسم إطار للعلاقات في المستقبل بين تيمور الشرقية وشريكها الأساسي، إندونيسيا.

ويشكل اتفاق الحدود المشترك، الذي وقعنا عليه في ١٤ أيلول/سبتمبر مثالا على ذلك. والواقع أننا تقدمنا باقتراح بشأن إنشاء لجنة مشتركة للحدود في آذار/مارس خلال المناقشات التي تمت في كوبانغ ثم في وقت لاحق في جاكرتا مع وزير الدفاع في ذلك الوقت، جيوفو سودا رسونو وقائد المنطقة العسكرية التاسعة، الجنرال كيكي سياناكري. ويسعدني أنه تم التوقيع على هذه الوثيقة لأنها وثيقة ذات نطاق واسع. وهي لا تشمل الأمن فحسب بل عددا من أنواع الاتصالات التجارية عبر الحدود بين الحكومة الإندونيسية وإدارة تيمور الشرقية، واستكشاف الموارد

الطبيعية، بما فيها المياه على جانبي الحدود، والشواغل البيطرية، وما إلى ذلك، وهي وثيقة شاملة أثق بأنها ستؤدي إلى تحسين كبير في العلاقات بين تيمور الشرقية وتيمور الغربية على وجه الخصوص.

وأود أن أطمئن السفير حسمي بأن فلسفتنا لم تتغير ولا يمكن أن تتغير. فالعلاقات التي تقوم على الثقة والشراكة والتعاون إنما لها أهمية حيوية بالنسبة لتيمور الشرقية على المدى الطويل، وأنا أعلم أن السبب واحد، رئيس جمهورية إندونيسيا وحكومته يشاطراني هذا الرأي.

ومما يسعدنا كثيرا اعتراف الجميع هنا بأن التصدي لمسألة المليشيات، بما فيها ما أود أن أؤكد عليه من جديد، إلقاء القبض على قادتها المجرمين، إنما هو القضية الأساسية التي علينا أن نقوم بها. وأوضحت أيضا للوزير المنسق بودهوبونو بأننا، فيما يتعلق بترع السلاح، مهتمون على وجه الخصوص بمصادرة وتدمير ومن الأفضل علنا الأسلحة من قبيل ج ٣ وبنادق س ك س و م ١٦ وقاذفات الصواريخ والقنابل اليدوية والذخيرة اللازمة وليس الأسلحة المصنوعة في المنازل.

وبعد أن استمعنا إلى ممثلي إندونيسيا قبل بعض الوقت، أخشى أن الرسالة التي كنت أود أن أرسلها لم تفهم تماما أي أن من الضروري الفصل بوضوح، نظريا وعمليا، بين المليشيات والقادة ذوي النية الحسنة الذين أيدوا الاندماج، الذين كنا دائما على استعداد للدخول في مناقشات معهم وما زلنا على استعداد لفتح حوار معهم. وقد قدمت إلى الوزير المنسق خلال اجتماعات عقدت في جاكرتا ودينسبار كان رئيس المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، السيد زانانا غوسماو موجودا في واحد منها قائمة طويلة بنماذج من الجهود التي بذلتها قيادة المجلس وقائد جبهة فالنتيل وبذلناها نحن بما في ذلك خادمكم المطيع لكي نستهل حوارا بناء مع القادة السياسيين أولئك ولكن بدون جدوى.

ومن بين الأمثلة التي ذكرتها، اجتماع دعوت إليه السيد دومينغو سواريس، قائد القوة المؤيدة للاندماج. إنه يترأس المنظمة المظلة للحركات التي كانت تؤيد للحكم الذاتي. ودعوته إلى الفندق الذي كنت أقيم فيه في جاكرتا في أواخر آذار/مارس وسلمت إليه إجابتي الشخصية على رسالة كان قد وجهها إلي وأثار فيها عدة مسائل بشأن العملية الانتخابية التي تمت في العام الماضي، وبشأن العملية التي أدت إلى المشاورة الشعبية. وفي الواقع، عقدنا اجتماعا بناء للغاية ووديا للغاية معه ومع سبعة من كبار زملائه. وتعهد لي بأن يتشاطر محتويات رسالتي مع قادة القوة المؤيدة للاندماج الذين لم يكونوا موجودين في جاكرتا، وأنه سيتصل بي ثانية ليقدم لنا اقتراحات بشأن الخطوات التالية لهذا الحوار الذي سيؤدي إلى مصالحة دائمة فيما بين التيموريين الشرقيين. وإنني منذ ذلك الوقت، أنتظر هذه المكالمة. وأعتقد أنني حاولت أن أستثير المكالمة إذ طلبت من زملائي أن يعيدوا الاتصال به وأن يقولوا له أننا ننتظر اقتراحاته وأن قيادة المجلس الوطني للمقاومة التيمورية هي الأخرى تنتظرها. وهذا مثال واحد من عديد من الأمثلة التي يمكن أن أذكرها هنا، ولكنني لا أريد أن أثير ملل المجلس بسرد قائمة مفصلة بهذه المبادرات.

وفيما يتعلق بقوة الدفاع، فإنني ممتن لما استمعت إليه من دعم واسع النطاق من الذين تطرقوا إلى هذه المسألة المتصلة بمسار العمل المقترح وبعقد اجتماع للبلدان المعنية أعتزم ما بدعم من المجلس والأمين العام، أن أعقده في تشرين الأول/أكتوبر أو في بداية تشرين الثاني/نوفمبر. وأشكر أعضاء المجلس على ما عبر عنه بعض المتكلمين من دعم ملموس بشأن الإعداد لذلك الاجتماع.

أود أن أقول أيضا، تعليقا على شيء قاله توا السفير وييبسونو، أنني لا أعتقد بإمكانية إثبات وجود تماثل بين فالنتيل والمليشيات.

لقد أعلمت المجلس بمستقبل جبهة الفالنتيل. وكان هذا في صلب المشكلة التي واجهناها في تاريخ مبكر من هذا العام – وهي المشكلة التي حدت بالمملكة المتحدة أن تقترح إجراء دراسة مستقلة اضطلع بها مركز دراسات الدفاع في كينغز كوليدج في لندن. وكما نعلم، لم تركز تلك الدراسة على مستقبل قوة الدفاع في تيمور الشرقية فحسب، بل وعلى الدور الذي يمكن أن تضطلع به الفالنتيل في تشكيل قوة الدفاع تلك. وقد أشرت إلى هذا في الماضي. وأشرت إليه مرة أخرى بعد ظهر اليوم. وهذا أمر أبلغت به أيضا الوزير المنسق للشؤون السياسية، والاجتماعية، والأمنية في إندونيسيا يوم الاثنين من الأسبوع الماضي في جاكرتا. وبالتالي أرى أن مستقبل الفالنتيل واضح في أذهان الجميع. وأخشى أن الوضع مختلف بالنسبة للميليشيات إلى الآن.

وأحطت علما كذلك بملاحظة السفير فان والصم وإشارته إلى احتمال الاحتياج لبقاء قوة دولية ومواصلة توفير الأمن لتيمور الشرقية إلى أن يتمكن التيموريون من الدفاع عن أنفسهم. وأود أن أضيف أن هذا سيكون ضروريا، ليس في مجال الأمن فحسب، بل في عدد من المجالات الأخرى لبناء القدرات، التي يتضح أننا لن نحقق معلما بشأنها في الموعد الذي تنال فيه تيمور الشرقية استقلالها الكامل.

وإجابة على سؤال السفير حسمي عن تخفيض العنصر العسكري في الإدارة الانتقالية. كنت مؤيدا قويا للتخفيض التدريجي لعنصرنا العسكري. ولكني أوصيت بأن يعلق التخفيض والأمين العام يوافق على هذه التوصية إلى أن تتحسن الحالة الأمنية، وإلى أن يتضح للمجلس، ولنا، أنه يمكن استئناف التخفيض دون أن نعرض للخطر كل ما نحاول أن نحققه على أساس الولاية التي أناطها المجلس بنا.

وقد سألني ممثل ناميبيا عما إذا كانت هناك خطة طوارئ للتدفق المفاجئ الممكن للاجئين من تيمور الغربية، وذكرت السفيرة دورانت، ممثلة جامايكا، أن خطة الطوارئ هذه موجودة. لقد أنشأنا مركزا للعمليات المشتركة في مقر مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في ديلي. وزرت هذا المركز يوم السبت الماضي، وأحطت علما بمفهوم العمليات هناك، في حالة مواجهتنا لتدفق واسع النطاق للاجئين. ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وأنا مسؤول عن هذ المكتب هنا في نيويورك، سيوكل إليه، كما هي العادة، التنسيق بين الوكالات الإنسانية، بما في ذلك لجنة الصليب الأحمر الدولية، التي سيكون لها دور هام تضطلع به في حالة حدوث هذا التدفق. والعنصر العسكري في الإدارة الانتقالية، أي شرطتنا، فضلا عن العناصر المدنية الأخرى للإدارة الانتقالية وغني عن القول، الشركاء من التيموريين الشرقيين يجري تمثيلهم في تلك الآلية، وهي متأهبة الآن لتدفق ما يصل إلى ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ.

ويعلم أعضاء المجلس أن تقديراتنا تختلف. فالأمم المتحدة تعتقد أنه لا يزال هناك حوالي ١٠٠ ٠٠٠ إلى ١٢٠ ٠٠٠ لاجئ، وتعتقد حكومة إندونيسيا أن عددهم ١٣٠ ٠٠٠ لاجئ. والواقع أن أحدا لا يعرف العدد الحقيقي لأننا لم نتمكن على الإطلاق من القيام بتسجيل دقيق لعدد اللاجئين. ولكننا على استعداد لاستقبال ما يصل إلى ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ في تيمور الشرقية، رغم أننا لا نعتقد أنه من المحتمل أن يرغب كل هذا العدد في العودة الطوعية. ولدينا مراكز انتقالية عديدة تمت إقامتها، وهناك سلع وتسهيلات كافية ومتاحة لرعاية هذا العدد الكبير من الناس، على أمل ألا يتحقق ذلك أبدا، وإننا سنتمكن، على العكس

من ذلك، من الاضطلاع بإعادة هؤلاء الناس وفقا لخطة العمل الشاملة التي عرضها وزير الخارجية شهاب.

إن أحدا لا يرغب أكثر من التيموريين الشرقيين ونحن في أن يرى مسألة اللاجئين وقد حسمت، بما فيها التوطين أو إعادة التوطين الداخلي في إندونيسيا لمن يرغبون في البقاء هناك، ومن حقهم الكامل أن يختاروا ذلك. وكما قلت مرارا وتكرارا من قبل، يجب أن يزود المجتمع الدولي إندونيسيا بالدعم اللازم لذلك الجزء من المعادلة الذي يجب معالجته معالجة ناجعة.

وأكرر أن خطة العمل الشاملة للحكومة الإندونيسية خطة صالحة، ونؤيدها. ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للاجئين، والوكالات الإنسانية الأخرى، يمكن أن تتولى تسجيل اللاجئين، وإعادتهم أو توطينهم في إندونيسيا، في شراكة وثيقة مع حكومة إندونيسيا، والإدارة الانتقالية ستدعم هذه العملية دعما كاملا. والواقع، كما نعلم جميعا، أنه كان يمكن حل المشكلة قبل وقت طويل لو كان قد أُنهي وجود الميليشيات في مستوطنات اللاجئين هذه، ولو كان قد سُمح للوكالات الإنسانية بالاضطلاع بمهامها وبأن تقرر بحرية من يرغب في العودة ومن يرغب في البقاء.

وقد سألني السفير فان والصم، ممثل هولندا، عن مدى التقدم المحرز بشأن إشراك التيموريين الشرقيين في العملية، أو بالأحرى، ما إذا كان التيموريون الشرقيون شعروا بملكيتهم للعملية. وأود أن يتمكن من الإجابة على هذا السؤال صديقي وشريكي، خوسيه راموس أورتا، الموجود معنا، والذي أود أن أحيي تعاونه معنا ودعمه للإدارة الانتقالية، أن هذا السؤال قد يكون التيموريون في وضع أفضل للإجابة عليه.

وأود أن أقول ببساطة إنه فيما يلي خطوات هامة في هذا الاتجاه: إن هيكل مجلس الوزراء، وحقيقة أننا سنعين قريبا نوابا لأعضاء المجلس في جميع الركائز الأربع للمجلس، وليس في المجالات الأربعة التي تقع مسؤوليتها الآن على عاتق التيموريين الشرقيين؛ وتعيين مفتش عام من أبناء تيمور الشرقية للإدارة الانتقالية؛ وتعيين شخص في الأيام القادمة أصله من تيمور الشرقية ليكون مسؤولا عن التخطيط، والتنمية، والبيئة، وقضايا الجنسين، بوصفه جزءا كذلك من الإدارة الانتقالية؛ وكما قد أشرت، حقيقة أنني عينت للتو ١٣ مديرا ونائب مدير للمقاطعات؛ وحقيقة أننا وظفنا إلى الآن ٤٠٠ ٥ موظف مدني من بين ما مجموعه ٠٠٠ ١٠ شخص جرت الموافقة عليهم كجزء من السنة المالية الأولى، ٢٠٠٠-٢٠٠١؛ وحقيقة أنني سأعين قريبا ٣٣ عضوا من أعضاء المجلس الوطني الجديد، بعد إجراء مشاورات على نطاق واسع على الصعيد المركزي وصعيد المقاطعات؛ وحقيقة أن أغلبية السلطة القضائية مكونة من قضاة، وقضاة تحقيق، ومدعين عامين، ومدافعين عامين من التيموريين. وما زال هناك الكثير مما يمكن الاضطلاع به، ويمكنني أن أؤكد للمجلس أننا سنواصل التشاور مع شركائنا التيموريين لكي نبذل كل ما في وسعنا تنفيذا للولاية التي أناطها المجلس بنا.

وأظل أقول إنه لا يوجد سبيل أفضل لإعداد التيموريين الشرقيين للحكم الذاتي إلا من خلال ممارستهم للحكم الذاتي. وبالتالي، يمكنني أن أؤكد للمجلس أن عملية إضفاء الصبغة التيمورية ستستمر، بل وستجرى مواصلة التعجيل بها.

(واصل كلمته بالفرنسية)

سألني السفير ليفيت عن تقييمي للحكومة الائتلافية، وعن التحسينات التي قد نجريها عليها. وتقيمي إيجابي إلى

أقصى حد. فإنني معجب بالإحساس بالمسؤولية وبالالتزام الذي يظهره التيموريون الأربعة الأعضاء في هيكل مجلس وزرائنا، وبالتضامن والانسجام الموجودين بينهم، وبينهم وبيننا، نحن الجانب الدولي.

وما هي التحسينات التي قد تجرى؟ يمكنني أن أقول إن مما لا شك فيه أنه ينبغي لنا في الأسابيع القليلة القادمة أن نجعل الحكومة الائتلافية أكثر تمثيلا مما هي عليه الآن. ومن الضروري أن نرى مزيدا من التأكيد على التنوع في القوة السياسية التيمورية. وسنرى ما يحدث بعد ذلك، السيد السفير.

(واصل كلمته بالانكليزية)

وأشارت ممثلة جامايكا إلى المساعدة في شكل مشاريع عاجلة الأثر.

لا بد قد عرفت أنها كانت تمس موضوعا عزيزا جدا على قلبي. ويمكنني أن أؤكد لها أنه من خلال صندوق إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وصناديق أصغر لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية شؤون اللاجئين، وكذلك من خلال المساهمات الطوعية الثنائية التي قدمت منذ أواخر العام الماضي، فإن هذه المشاريع ذات التأثير السريع هي التي ربما وفرت لسكان تيمور الشرقية التأكيد الواضح والفوري للغاية عن التضامن الدولي. ويؤسفني أن أقول إن جميع تلك الصناديق قد نضبت الآن تقريبا، وأصبح كل ما ينبغي أن نعتمد عليه هو مشروع تمكين المجتمعات الذي يموله البنك الدولي، والذي يتولى تمويل هذا النوع من المشاريع. ومن المؤكد أن هذا يمثل أحد الدروس الهامة التي استخلصناها من هذه العملية. ويتعين علينا أن نقوم في المستقبل، كما شهدنا في الماضي، بتوفير الأموال الكافية للبعثات التي من هذا النوع لبدء هذه الأنواع من المشاريع في كل أنحاء ذلك البلد.

وأعتقد أنني بذلك أكون قد غطيت معظم الأسئلة التي طرحت عليّ.

(واصل كلمته بالفرنسية)

لقد أثار السفير ليفيت سؤالا باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة له. وأشار إلى الميزانية الخاصة بالسنة المالية الأولى ٢٠٠٠-٢٠٠١، التي اعتمدت في مؤتمر المانحين في لشبونه. وأود أن أقول في هذا الصدد إن الميزانية التي اعتمدت تقل عن ٦٠ مليون دولار، وينبغي أن تكون كافية لتمكيننا من حكم تيمور وتزويد سكان تيمور بالخدمات التي تمس الحاجة إليها، وكثيرا ما وصفتها بأنها ميزانية قاسية. فهي غير كافية تماما. لكننا عرفنا أنه كان يتعين علينا أن نبقى ضمن نطاق حدود الموارد التي كانت البلدان المانحة على استعداد لتوفيرها لنا. وهذه الميزانية لن تمكننا من تمويل عدد من الأنشطة التي يبدو أن لا غنى لنا عنها والتي حددناها عندما اكتشفنا ضخامة المهمة التي أوكلها المجلس إلينا. وأخشى القول إنني أريد أن أُعلم المجلس الآن وفورا أنه سيتعين عليّ أن أتقدم إلى البلدان المانحة ببعض الاحتياجات الجديدة عند انعقاد مؤتمر المانحين في بروكسل في أوائل كانون الأول/ديسمبر. وأشكر السفير ليفيت على إتاحة هذه الفرصة لي لكي أثير هذه المشكلة الملحة جدا، نظرا لأننا نكتشف على أساس يومي احتياجات جديدة لم تكن مغطاة في الميزانية الموحدة الأولى للسنة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد إشادة مخلصة بصديقي برنارد مييه. وأعتقد أن جلسة عصر اليوم هي آخر جلسة يحضرها السيد مييه بوصفه وكيلا للأمين العام لعمليات حفظ السلام، وأود أن أبلغه بأن الطريقة التي أدار بها هذه المهمة الجسيمة طوال فترة السنوات الثلاث ونصف السنة الأخيرة كان لها أهمية حاسمة في الحفاظ على دور المنظمة في مجال حفظ السلام وصنع السلام. ونحن نعرف أن

هـذه ليسـت مهمـة سـهلة، خصوصـا في تنفيـذ الولايـات الطموحة التي يوكلها إلينـا المجلـس في هـذه الأيـام، والجيـل الجديد من ولايات الإدارة والحكـم، مثل بعثة الأمـم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وإدارة الأمـم المتحـدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وأود أن أعرب له، بالنيابة عن جميع زملائي في إدارة الأمـم المتحـدة الانتقالية في تيمـور الشـرقية وبالنيابـة عن جميع موظفي بعثات حفظ السلام في كل أنحاء العالم عن أحر تعابير الامتنان والصداقة الدائمة. متمنين له كل توفيق في مهامه الجديدة.

أشـكركم غايـة الشـكر، سـيدي الرئيـس، علـى دعوتكـم لي هنـا اليـوم وإتـاحتكم الفرصـة لي لتقـديم هـذا العرض من أجل الحصول على توجيهاتهم ودعمكم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السـيد فيـيرا دي ميلو على الإيضاحات والردود التي قدمها إلينا.

وقبل أن أرفع الجلسة، أود أن أريح ضميري فأشيد أيضا، بالنيابة عن المجلس، بالسيد برنـارد مييه وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

أولا وقبـل كـل شـيء، أتحـدث عمـا يمليـه علـيّ ضميري: هذه آخر جلسة علنية لمجلس الأمن نعقدها في شـهر أيلول/سبتمبر تحت رئاسة مالي. قبل أن توليت الرئاسة باسـم مالي، لم أكن أظن أن مهمة رئاسة المجلـس ستكون مرهقـة في النصـف الأول مـن الشـهر بسـبب المناقشـة العامـة الـتي كـانت تجـري في نفس الوقت في الجمعيـة العامـة. غير أن التطـورات الأخيرة في حالات شتى في جميع أنحاء العـالم أجبرتنـا علـى الخـروج عـن التقليد المتبع. ومـن ثم كـان مطلوبـا مـن مجلـس الأمن أن يكون نشطا خلال المناقشة العامة، وكـان مطلوبـا عقـد عـدد مـن اجتماعـات الخـبراء. وأنـا ممـتن جـدا لجميـع الأعضاء على تفهمهم وتعاونهم.

وكان النصف الثاني من الشـهر صعبـا جـدا. واسـتمر دعم الأعضاء وتعاونهم، وأنا ممتن جدا لهم. وبالإضافة إلى مـا تقدم، سهلت مـهمتنا كثيرا الأمانـة العامـة الـتي قدمـت لنـا بيانات مفيدة ومشورة جيـدة. وأود أن أشكر بشكل خـاص السيد ستيفانيدس وأعضاء الفريق العامل معه على مساعدتهم والتعويل عليهم في جميع الأوقات.

وأخيرا وأهم ما في الأمر إنني أود أن أشكر المترجمين الشفويين والتحريريين الذين عملـوا بمـهارة فائقـة لسـاعات طويلة جنبا إلى جنب مع أعضاء المجلس.

وأود الآن أن أشيد بالسيد برنـارد مييه بالنيابـة عـن أعضـاء المجلـس. إن مهمتـه كرئيـس لإدارة عمليـات حفــظ السلام توشك الآن على نهايتها، ومهاراته مطلوبـة في جـهات أخرى. وبالنيابـة عـن المجلس، أشكره على المساهمة الكبـيرة التي قدمها لعمل الأمانة العامة وعلى ما أظهره من تفـان أثنـاء خدمتـه لتعزيـز أهـداف الأمــم المتحـدة. أتمـنى لـه كـل نجـاح وتوفيق في مساعيه في المستقبل.

ليس هنـاك متكلمـون آخـرون مدرجـة أسمـاؤهم في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمـن قـد اختتـم المرحلـة الحاليـة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.